قيد الانتهاك

نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان

العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026



ندوة صحفية:
ستة آلاف صفحة ودفاع مقيد
ص. 54



في هذا العدد

الافتتاحية 04

التقارير الاستقصائية 06

التقارير الخبرية 33

المقالات 39

الندوة الصحفية 54

أبرز العناوين

ص. 17



تحليل

من اعتصام الدراز إلى محاكمة العلماء.. كيف تتكرر المحاكمات الجماعية في القضايا السياسية؟

ص. 34



تقرير خبري

منتدى البحرين و سلام يدشنان تقريراً مشتركاً يوثق «تجريم المذهب وتقييد الشعائر» في البحرين

ص. 40



مقال

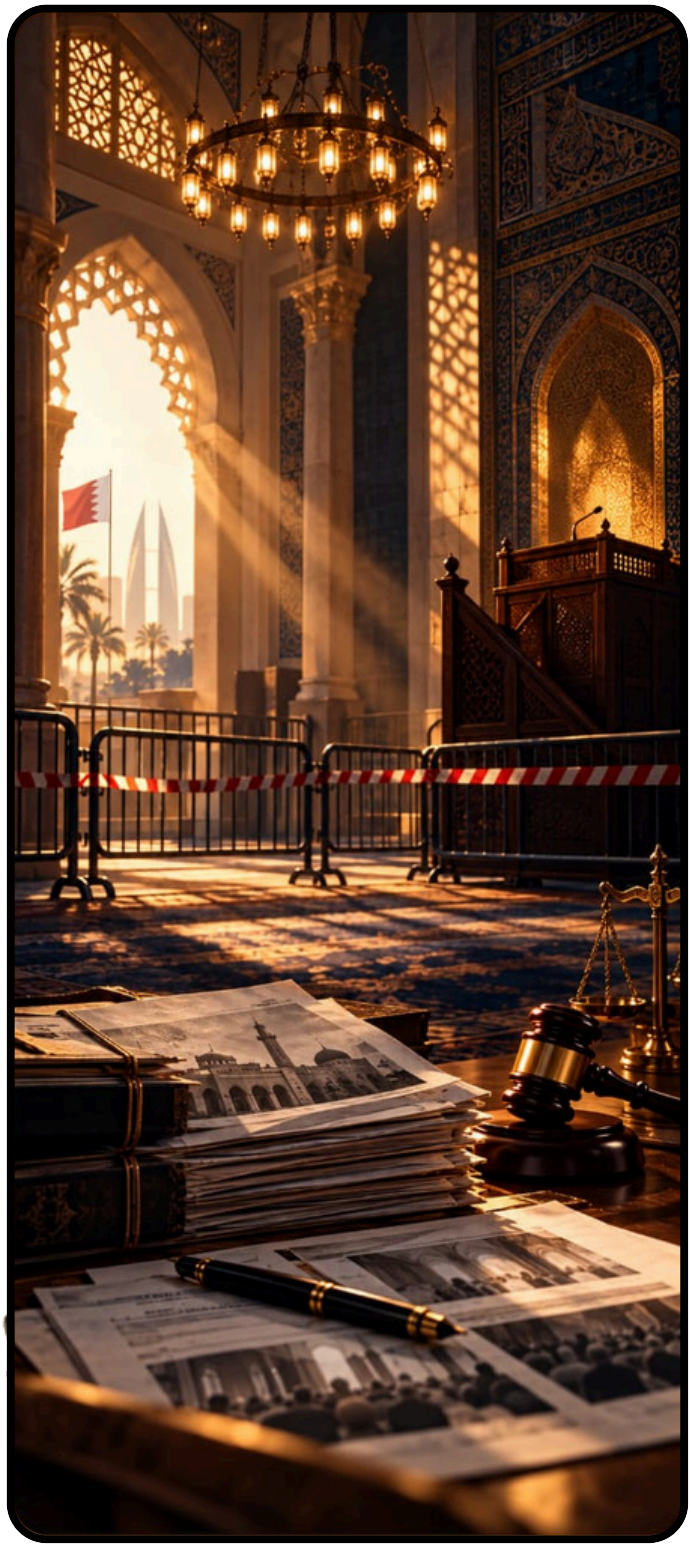
الخُمس ليس بإذن الدولة: أين تنتهي سلطة القانون ويبدأ استقلال الشأن الديني؟

منتدى البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Forum For Human Rights

@MontadaBahrain
@MontadaBahrain
@montadaHumanRights
@montada.hr
https://bfhr.org



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026



افتتاحية العدد

هيئة التحرير 4

التقارير الاستقصائية

13 ساعة تحت شبهة التسييس 7

المحاكمة على الصفحة الأولى: عندما سبقت رواية الاتهام قاعة المحكمة 11

المؤسسة الوطنية ومحاكمة العلماء 14

كيف تتكرر المحاكمات الجماعية في القضايا السياسية في البحرين؟ 17

محاكمات 2026: أحكام قاسية وقضايا مرتبطة بالتعبير والمواقف السياسية 21

من محاكمة الطلبة والمعلمين إلى علماء الدين.. جاسم العجلان ومسيرة قضائية تلاحقها اتهامات بانتهاك العدالة 24

التقارير الخبرية

منتدى البحرين و سلام يدشنان تقريراً مشتركاً يوثق «تجريم المذهب وتقييد الشعائر» في البحرين 34

اعتقالات ومحاكمات وقيود على المآتم.. ملف الحريات الدينية في البحرين أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة 35

من الاعتقال إلى المحاكمة.. منتدى البحرين يوثق مسار قضية علماء الدين في 2026 ومخاوف بشأن ضمانات العدالة 37

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

المقالات

الخُمس ليس بإذن الدولة: أين تنتهي سلطة القانون ويبدأ استقلال الشأن الديني؟ 40
الكاتب: الشيخ محمد حسن خجسته

من العلامة ابن ميثم البحراني إلى المجلس العلمائي: الحق في استقلالية إدارة الشأن الديني 43
الكاتب: يوسف ربيع

حين يصبح الانتماء تهمة: علماء البحرين بين خطاب التخوين ومنطق الرهائن 47
الكاتب: سيد عباس شُبر

علماء البحرين أمام مقصلة الإعلام قبل مقصلة القضاء 50
الكاتب: السيد مرتضى الطالبي

لماذا الإصرار على سرية محاكمة علماء الدين؟ 52
الكاتبة: غنى رباعي

الندوة الصحفية

ستة آلاف صفحة ودفاع مقيد: هل توافرت شروط المحاكمة العادلة؟ 54



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

لماذا قيد الانتهاك؟

لا تبدأ انتهاكات حقوق الإنسان دائماً من خلف أبواب السجون، ولا تنتهي عند صدور الأحكام القضائية. فقد تبدأ من مداهمة منزل، أو استدعاء إلى التحقيق، أو اتهام تتداوله وسائل الإعلام قبل أن تقول المحكمة كلمتها. وقد تتجلى في قيود تُفرض على ممارسة الشعائر الدينية، أو في محاكمة لا يمتلك فيها المتهم الوقت الكافي للدفاع عن نفسه. وبين هذه الوقائع تتشكل صورة أوسع لواقع الحقوق والحريات، لا يمكن فهمها من خلال الحوادث المنفردة وحدها.

من هنا، يصدر منتدى البحرين لحقوق الإنسان العدد الأول من نشرته الحقوقية الدورية "قيد الانتهاك"؛ لتكون مساحة للرصد والتوثيق والتحليل، ومنبراً لمساءلة السياسات والممارسات التي تمس حقوق الإنسان في البحرين، بعيداً عن اختزال القضايا في الروايات الرسمية أو التعامل مع الانتهاكات بوصفها أحداثاً عابرة تنتهي بانتهاء التغطية الإعلامية.

يأتي هذا العدد في ظل تطورات حقوقية وقضائية شهدتها البحرين خلال عام 2026، تصدرتها حملة اعتقالات طالت عشرات علماء الدين الشيعة، وما أعقبها من تحقيقات ومحاكمات أثارت أسئلة جدية بشأن سلامة الإجراءات، ومزاعم التعذيب والإكراه، وحق المتهمين في الاطلاع على الأدلة ومناقشة الشهود، ومدى احترام قرينة البراءة.

في هذا العدد، نتوقف عند محاكمة علماء الدين، لا باعتبارها قضية قضائية معزولة، بل بوصفها مدخلاً لفحص إشكاليات أعمق في منظومة العدالة. فمن جلسة امتدت لأكثر من ثلاث عشرة ساعة، إلى ملف قضائي يتجاوز آلاف الصفحات، مروراً بمزاعم الإكراه على الاعتراف، تتقدم أسئلة جوهرية عن قدرة الدفاع على اختبار الأدلة، وعن الفارق بين استكمال الإجراءات شكلياً وتحقيق العدالة فعلياً.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

ونعود إلى تجارب المحاكمات الجماعية السابقة في البحرين، لنبحث في المخاطر التي تنشأ عندما تطغى الرواية الأمنية الشاملة على المسؤولية الجنائية الفردية. كما نقرأ التغطية الإعلامية المصاحبة لهذه القضايا، ونتساءل عن مسؤولية الصحافة حين تتحول الاتهامات إلى عناوين حاسمة، ويُقدَّم المتهم للرأي العام بصورة المدان قبل اكتمال محاكمته.
ولا تقتصر ملفات العدد على قضية واحدة. فبيانات المحاكمات الموثقة خلال عام 2026 تكشف عن أحكام وعقوبات قاسية، بينها أحكام بالسجن المؤبد، وقضايا طالت أطفالاً، وملاحقات ارتبطت بالتعبير عن المواقف السياسية والنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وهي مؤشرات تستدعي فحصاً جدياً لمدى احترام حرية التعبير ومبدأ التناسب بين الأفعال والعقوبات.

وفي موازاة ذلك، نفتح ملف الحريات الدينية واستقلال إدارة الشأن الديني، من القيود المفروضة على الشعائر والمآتم إلى الجدل حول الخُمس والمرجعيات والمؤسسات الدينية. ونستعرض جهود التوثيق والمساءلة الدولية، بما فيها التقارير المقدمة إلى آليات الأمم المتحدة، ونسائل دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومدى قدرتها على ممارسة رقابة مستقلة وشفافة في القضايا الأكثر حساسية.

إن ما يجمع هذه الملفات ليس طبيعة الانتهاكات المحتملة فحسب، بل السؤال الذي تفرضه جميعها: إلى أي مدى يستطيع المواطن ممارسة حقوقه، والتعبير عن قناعاته، والاحتفاظ بهويته الدينية والسياسية، واللجوء إلى قضاء مستقل، دون أن تصبح هذه الحقوق نفسها مصدراً للخوف أو الملاحقة؟.

لا نسعى في «قيد الانتهاك» إلى الاكتفاء بعرض الوقائع أو تكرار المواقف الحقوقية. نريد أن نذهب أبعد من ذلك، إلى فهم أنماط الانتهاك وأسبابه، وتحديد المسؤوليات، وربط ما يجري اليوم بسياقه التاريخي والقانوني، مع التمييز الواضح بين الوقائع الموثقة والادعاءات التي تستوجب تحقيقاً مستقلاً.

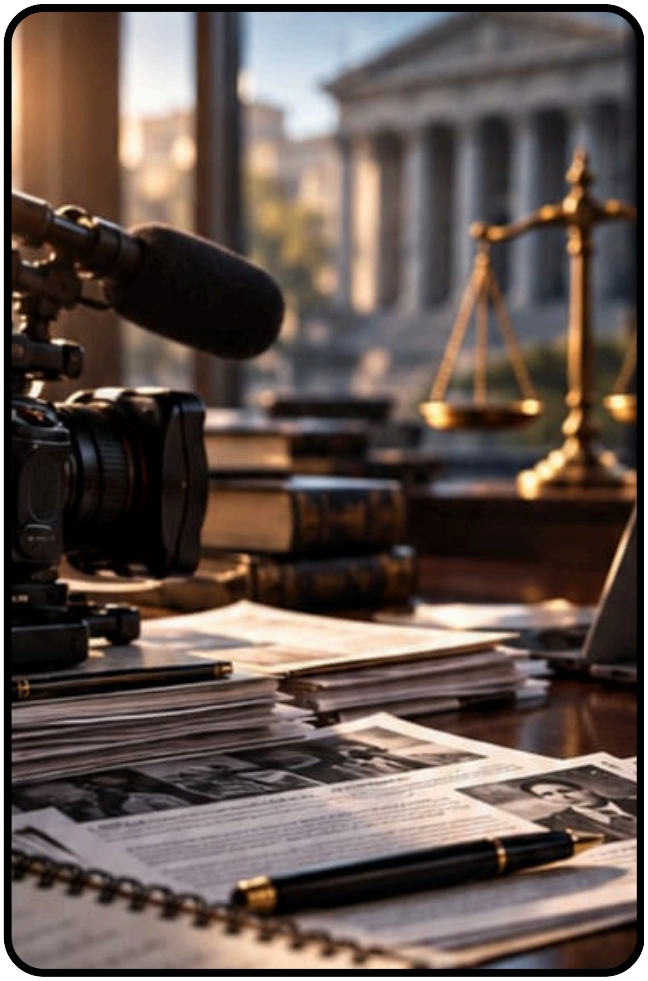
هيئة التحرير

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

التقارير الاستقصائية

المحتويات

1 13 ساعة تحت شبهة التسييس
2 المحاكمة على الصفحة الأولى: عندما سبقت رواية الاتهام قاعة المحكمة
3 المؤسسة الوطنية ومحاكمة العلماء
4 كيف تتكرر المحاكمات الجماعية في القضايا السياسية في البحرين؟
5 محاكمات 2026: أحكام قاسية وقضايا مرتبطة بالتعبير والمواقف السياسية
6 من محاكمة الطلبة والمعلمين إلى علماء الدين.. جاسم العجلان ومسيرة قضائية تلاحقها اتهامات بانتهاك العدالة





التقرير رقم 1

13 ساعة تحت شبهة التسييس

ضمانات الدفاع ومواجهة الشهود في محاكمة علماء الدين



13 ساعة تحت شبهة التسييس

جلسة طويلة تكشف أزمة أعمق في ضمانات الدفاع ومواجهة الشهود في محاكمة علماء الدين

لم تكن الساعات الثلاث عشرة التي امتدت إليها الجلسة الثالثة من محاكمة علماء الدين الشيعة في البحرين، في 19 أغسطس/آب 2026، مجرد تفصيل زمني في قضية معقدة. فحين تجتمع جلسة استثنائية الطول مع ملف ضخم، واتهامات أمنية شديدة الخطورة، واعتراضات على الاعترافات، ومزاعم بتوجيه شهود الإثبات، وقيود يقول الدفاع إنها أثرت في قدرته على اختبار الأدلة، يصبح السؤال أبعد من إرهاق المتهمين والمحامين: هل كانت المحكمة تدير مواجهة قضائية متكافئة، أم كانت تدير ملف اتهام سبق أن تشكلت روايته الأمنية والسياسية قبل أن يستكمل الدفاع اختباره؟

بحسب منتدى البحرين لحقوق الإنسان، استمرت الجلسة أكثر من 13 ساعة، ثم أجلت المحكمة المرافعات وقسمت القضية إلى مسارات موزعة على 30 و31 أغسطس/آب و1 و2 سبتمبر/أيلول. وذكر المنتدى أن المتهمين والقضاة وشهود الإثبات كانوا في أماكن منفصلة، وأن شهود النيابة قدموا شهاداتهم عبر الاتصال المرئي. كما قال إنه تلقى معلومات عن توجيه مسبق لشهود الإثبات من جهات أمنية ورسمية. هذه الأخيرة مزاعم لم يثبتها حكم قضائي منشور، لكنها من الخطورة بحيث لا يجوز للمحكمة، إن أثيرت أمامها، التعامل معها باعتبارها تفصيلًا جانبيًا.

شهود خلف الشاشة.. والدفاع أمام رواية جاهزة

لم تبدأ قضية علماء الدين في الحجين داخل المحكمة، بل بدأت قبل ذلك بشأن وفي أماكن لا تُفرض فيها عدالة بداخل في البيانات الرسمية، والتصريحات الصحفية، والبرامج الحوارية، وصفحات الصحف الرئيسية. استخدام الاتصال المرئي في ذاته ليس انتهاكًا. المشكلة تبدأ عندما يصبح الحاجز التقني جزءًا من فجوة أوسع بين الشاهد والدفاع.



الحق في مناقشة شاهد الإثبات لا يعني أن يُسمح للمحامي بطرح بضعة أسئلة فحسب؛ بل يعني أن يكون قادرًا عمليًا على اختبار مصدر المعلومة، وظروف صدورها، واتساقها، ومدى استقلال الشاهد عمن أحضره أو أعده للشهادة. المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تضع مواجهة شهود الاتهام ضمن ضمانات المحاكمة العادلة، والبحرين طرف في العهد.

ومن الواضح أن القضية تتجاوز خللًا تقنيًا في الاتصال المرئي إلى مسألة تمس سلامة الدليل نفسه. والسؤال الذي كان يفترض أن يصبح في صدارة الجلسة هو: من كان موجودًا مع الشاهد قبل شهادته؟ من تواصل معه؟ هل يستطيع الدفاع فحص ذلك؟ وهل سجلت المحكمة اعتراضاته وردت عليها بأسباب واضحة؟

حتى الآن، لا توفر المواد القضائية المنشورة علنًا سجلًا تفصيليًا يسمح بإعادة بناء ما جرى في تلك الساعات الثلاث عشرة والتحقق المستقل من هذه المسائل.

وهذه ليست فجوة ثانوية في قضية تتعلق بجرائم أمنية مزعومة؛ إنها فجوة في أكثر نقطة حساسية: مصدر الدليل وطريقة اختباره.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 1

الاعترافات: المحكمة أمام اختبار لا يجوز تجاوزه

لم تكن شهادة الشهود وحدها موضع النزاع.

بحسب متابعة المنتدى، أثار أحد المتهمين أمام المحكمة قضية توقيع أوراق ومحاضر قال إن المتهمين لم يتمكنوا من قراءة مضمونها، وطلب الرجوع إلى كاميرات مبنى النيابة العامة للتحقق من الفترات التي أمضاها بعضهم أثناء إجراءات التحقيق والتوقيع.

هنا لا نتحدث عن روايتين يستحيل التحقق بينهما.

الكاميرات – ويجب أن تكو التسجيلات لا تزال محفوظة – دليل مادي. وسجلات الدخول والخروج دليل مادي. وعدد الصفحات الموقعة ومواعيد الإجراءات قابلة للمقارنة. وبالتالي فإن السؤال الحاسم ليس ما إذا كانت المحكمة «سمعت» ادعاء الإكراه؛ بل هل استنفدت وسائل التحقق منه؟

فالدستور البحريني نفسه ينص على بطلان كل اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة أو التهديد بها، ويقرر أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة توفر له الضمانات الضرورية لممارسة الدفاع.

في هذا النوع من القضايا، لا يكفي أن يقول الحكم لاحقًا إن المحكمة اطمأنت إلى الاعتراف. إذا كان المتهم يقول إن ما نُسب إليه نتج عن إكراه أو توقيع لم يقرأه، فإن طريقة إنتاج الاعتراف تصبح هي نفسها موضوع محاكمة.

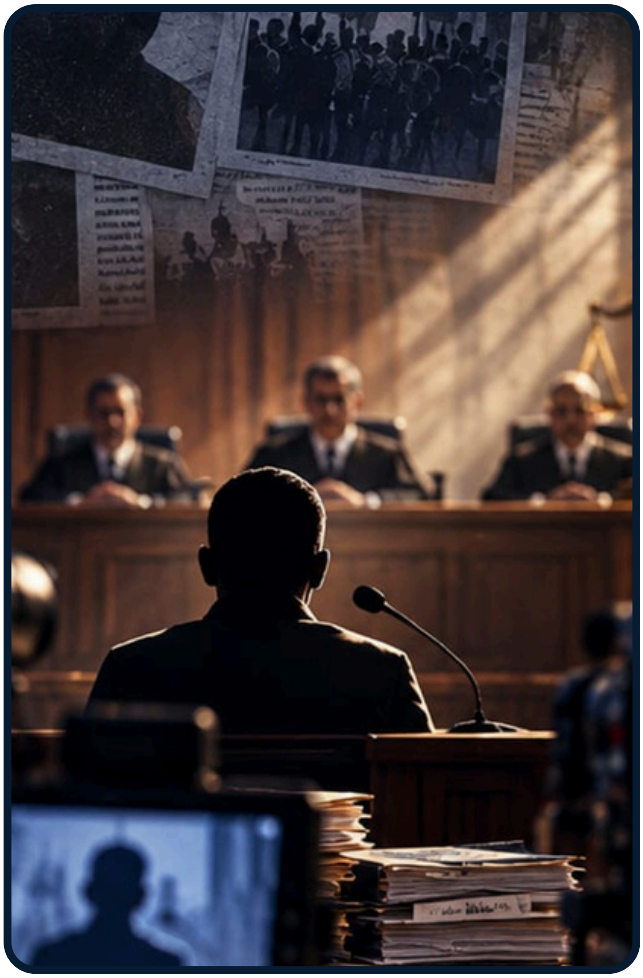
وهذا مهم خصوصًا في البحرين، لأن هيومن رايتس ووتش وثقت في قضايا أمنية سابقة اعتماد محاكم على اعترافات قال متهمون إنها انتُزعت تحت الإكراه، وانتقدت في بعض تلك القضايا عدم توفير الضمانات الكافية للتحقيق في مزاعم التعذيب أو مناقشة شهود الاتهام. هذه سوابق حقوقية تعطي انطباعا عما حدث في ملف العلماء الحالي، وتجعل تجاهل أي ادعاء جديد بالإكراه أكثر خطورة.

13 ساعة لا تعني 13 ساعة للدفاع

الرقم، في حد ذاته، قد يكون مضللًا

ثلاث عشرة ساعة للمحكمة لا تعني ثلاث عشرة ساعة لكل متهم، ولا ثلاث عشرة ساعة لكل محامٍ لمناقشة الأدلة.

في محاكمة جماعية تضم عددًا من المتهمين، تتوزع الساعات بين تلاوة الإجراءات، واستجوابات النيابة، وشهود الإثبات، والاعتراضات، والاستراحات، وطلبات الدفاع، وردود المحكمة. لذلك فإن السؤال الحقوقي ليس: كم استغرقت الجلسة؟ بل: كم دقيقة فعلية حصل عليها دفاع كل متهم لاختبار الدليل الخاص به؟



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 1

ويصبح السؤال أكثر إلحاحًا مع وجود ملف قالت المواد الحقوقية إنه يبلغ آلاف الصفحات، ومع ادعاءات سابقة بتقييد اطلاع المحامين والتواصل مع موكليهم. وقد وثق المنتدى منذ الجلسات السابقة اعتراضات تتعلق بحق الدفاع والوصول إلى ملف القضية، معتبرًا أن مجمل الإجراءات يثير مخاوف من تسييس المحاكمة والإخلال بقرينة البراءة. هذا توصيف للمنتدى، وليس حكمًا قضائيًا مستقلاً، لكنه يستند إلى وقائع إجرائية ينبغي أن تكون قابلة للفحص.

عندما يصبح طول الجلسة غطاءً بدل أن يكون ضمانة

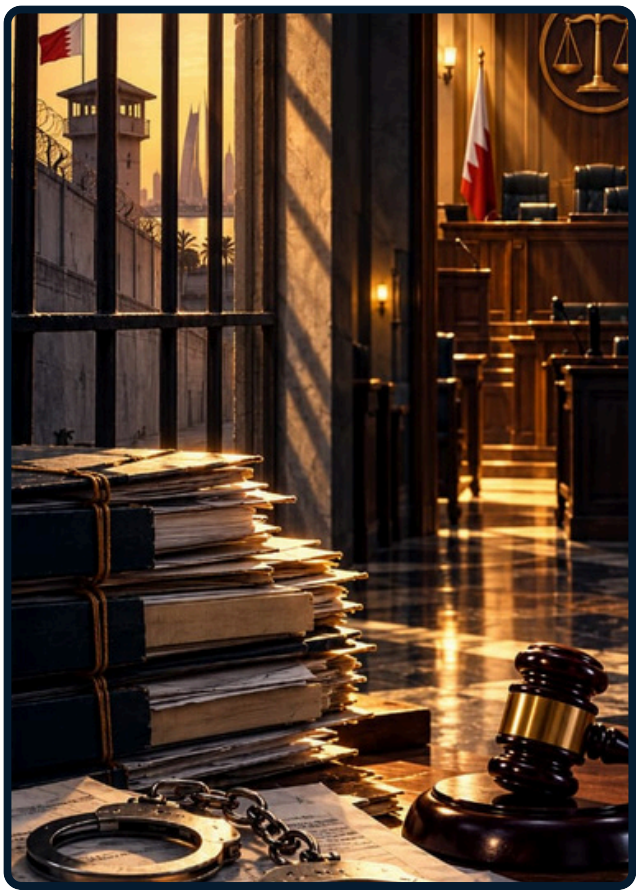
يمكن للسلطة القضائية أن تقول إن تخصيص 13 ساعة للقضية دليل على أن المحكمة أعطتها وقتًا واسعًا. لكن معيار العدالة ليس طول الجلسة، بل نوعية الفرصة التي مُنحت للدفاع داخلها.

جلسة طويلة لا تعوض محاميًا عن ملف لم يحصل عليه كاملًا. ولا تعوض متهمًا عن اعتراف مطعون في طوعيته إذا لم يُحقق في طريقة الحصول عليه. ولا تجعل شاهدًا عصيًا على الفحص أكثر موثوقية. ولا تحول تعدد المتهمين إلى مسؤولية جماعية.

ولهذا فإن «13 ساعة» قد تصبح الرقم الأكثر خداعًا في القضية إذا استخدمت لإعطاء انطباع بأن طول المحاكمة يساوي عمقها.

ما يجب أن يُنشر

إذا أرادت السلطة القضائية تبديد المخاوف التي أثارتها هذه الجلسة، فإن الطريق ليس عبر بيانات عامة عن نزاهة القضاء، بل عبر الشفافية القابلة للتحقق: نشر محضر الجلسة، بيان أوقات حضور المتهمين، عدد ساعات المرافعة لكل فريق دفاع، كيفية سماع الشهود، أسباب رفض أو قبول أسئلة المحامين، مصير طلب تسجيلات كاميرات النيابة، وكيف تعاملت المحكمة مع كل ادعاء بالإكراه.



أما بقاء هذه العناصر خارج المجال العام، مع استمرار القضية في بيئة سبق أن انتقدت فيها منظمات دولية محاكمات أمنية وسياسية وحقوق الدفاع، فإنه يعزز المخاوف من أن المحاكمة ليست مجرد نزاع جنائي عادي، بل اختبار فعلي لاستقلال القضاء عن الرواية الأمنية التي سبقت المحاكمة نفسها.

وفي النهاية، لا ينبغي أن يُسأل كم ساعة بقي القاضي أو المحامي داخل القاعة.

السؤال الأخطر هو: خلال تلك الساعات الثلاث عشرة، هل امتلك الدفاع حقًا القدرة نفسها التي امتلكها الاتهام في بناء الرواية، وفحص الدليل، وكشف مصدره والطعن فيه؟

إذا لم تكن الإجابة قابلة للإثبات من سجل قضائي شفاف، فإن طول الجلسة لا يصبح دليلًا على العدالة. بل يصبح جزءًا من السؤال عنها.

التقرير رقم 2

المحاكمة على الصفحة الأولى

عندما سبقت رواية الاتهام قاعة المحكمة



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

المحاكمة على الصفحة الأولى: عندما سبقت رواية الاتهام قاعة المحكمة

لم تبدأ قضية علماء الدين في البحرين داخل المحكمة. بالنسبة إلى قطاع واسع من الجمهور، بدأت القضية في العناوين.

في 9 مايو/أيار 2026 أعلنت وزارة الداخلية توقيف 41 شخصًا قالت إنهم على ارتباط بتنظيم مرتبط بالحرس الثوري الإيراني وفكر «ولاية الفقيه». وفي اليوم التالي وضعت صحيفة «الأيام» القضية في الصفحة الأولى تحت عنوان «الكشف عن التنظيم الرئيس للحرس الثوري وولاية الفقيه»، مع عنوان فرعي يربط المقبوض عليهم بجمع الأموال وإرسالها إلى إيران. وكان نص الخبر نفسه ينسب المعلومات إلى وزارة الداخلية ويذكر أن التحريات مستمرة بحق من يثبت تورطه.

لكن ما حدث بعد ذلك يستحق قراءة إعلامية مختلفة عن القراءة الأمنية.

خلال أيام قليلة لم تعد القضية مجرد خبر اعتقال. ظهرت في «الأيام» مواد متتابعة تشيد بعملية الكشف، وتنقل مواقف برلمانيين ومسؤولين وشخصيات عامة، بينما استقرت تعبيرات مثل «التنظيم الرئيسي»، و«وكلاء إيران»، و«ولاية الفقيه»، و«الحرس الثوري» داخل البنية اليومية للتغطية. وفي 12 مايو ظهر في الصفحة الأولى عنوان «مواصلة التحري بحق المتورطين بتنظيم الحرس الثوري»، وفي 13 مايو احتلت الصفحة الأولى مادة مطولة بعنوان «معالجة جذرية وتعامل حاسم مع وكلاء إيران»، تضمنت خطابًا سياسيًا وأمنيًا واسعًا عن ولاية الفقيه وإيران والمجلس الإسلامي العلمائي و جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية.

ثم جاءت محطة 31 مايو. قالت النيابة إن التحقيقات ما زالت جارية، لكنها طرحت في الوقت نفسه رواية مفصلة تتحدث عن الهيمنة على المساجد والمآتم والحوزات، والتجنيد، والأموال، والشغب والتخريب. نُشرت الرواية بصورة واسعة في الصحافة المحلية، مع غياب مماثل في المادة نفسها لرواية الدفاع أو رد المتهمين.

وعندما بدأت محاكمة 19 متهمًا في 5 يوليو/تموز، كان الإطار الإعلامي قد تشكل مسبقًا. في 6 يوليو وضعت «الأيام» القضية مرة أخرى في الصفحة الأولى بعنوان رئيسي «تعطيل أحكام الدستور والإضرار بالوحدة الوطنية»، وفوقه «بدء محاكمة 19 متهمًا بقضية التنظيم الإرهابي»، وتحته «استغلال دور العبادة لنشر ولاية الفقيه والتحريض». وفي متن الخبر كان واضحًا أن المحكمة أجلت القضية للاطلاع والمرافعة؛ أي أن المحاكمة كانت لا تزال عند بدايتها.

هل هذه «دعاية»؟

مهنيًا، لا يكفي وجود الخبر في الصفحة الأولى ولا عدد كلماته للحكم بأنه دعاية. الموقع والحجم يقيسان الأهمية التي أعطتها المؤسسة الإعلامية للموضوع، لا صدق الخبر أو دعائيته بمفردهما.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 2

لذلك استخدمت في فحص التغطية خمسة مؤشرات مجتمعة:
مكان الخبر، كثافة التكرار، تنوع المصادر، طريقة نسبة الاتهامات، ووجود صوت مقابل. وفق مدونة جمعية الصحفيين المحترفين SPJ، يتعين على الصحفي التحقق، وتوفير السياق، والسعي إلى رد من يتعرض للاتهام، والفصل بين الخبر والرأي أو المناصرة؛ كما تدعو المدونة إلى موازنة حق الجمهور في المعرفة مع حق المشتبه فيه في محاكمة عادلة. وتؤكد معايير رويترز ضرورة نسبة المعلومات إلى مصدرها بوضوح حتى يستطيع الجمهور تقييم موثوقيتها.

بهذا المعيار، تكشف العينة التي راجعتها عن سمات تعبئة دعائية في أجزاء من التغطية، لا لأن الوقائع الأمنية يجب حجبها، بل لأن الرواية الرسمية تكررت بكثافة، وفي مواقع شديدة البروز، مع انتقال بعض الأوصاف الاتهامية إلى العناوين نفسها، بينما كان حضور رواية الدفاع محدودًا بصورة واضحة في المواد التي أمكن فحصها.

فالفارق المهني جوهري بين عنوان يقول: «النيابة تتهم 19 شخصًا بالانضمام إلى جماعة إرهابية»، وبين عنوان يُدخل وصف «التنظيم الإرهابي» في هوية القضية قبل انتهاء المحاكمة.

كما أن تكرار الرسالة له قيمة تحليلية. في الأرشيف المتاح لـ«الأيام» وحدها وجدت أربع محطات على الأقل في الصفحة الأولى مرتبطة مباشرة ببناء الإطار الأمني للقضية بين 10 مايو و6 يوليو: إعلان «التنظيم»، مواصلة التحري، خطاب «وكلاء إيران»، ثم بدء محاكمة الـ19. ولا يمكن استنتاج الدعاية من الرقم وحده، لكن اجتماع البروز + التكرار + أحادية المصدر + اللغة القطعية يرفع درجة الطابع التعبوي للمادة.

هذا السياق يكتسب أهمية إضافية لأن هيومن رايتس ووتش قالت في مايو 2026 إن الدولة تملك وسائل البث الوطنية وإن صحفًا خاصة بارزة يديرها أشخاص ذوو صلات وثيقة بالحكومة، وهي قراءة تنفي الحكومة عادةً دلالاتها بشأن استقلال الإعلام.

منتدى البحرين لحقوق الإنسان اعتبر صياغة بيانات النيابة مساسًا بقرينة البراءة، فيما تقول النيابة إنها وفرت الضمانات القانونية وأن الاتهامات تستند إلى تحقيقات وتحريات أمنية ومالية.

القضية الإعلامية، إذن، ليست في حق الدولة في إعلان التحقيق ولا في حق الصحافة في نشر الاتهامات. القضية هي متى يتحول الاتهام المنسوب إلى هوية إعلامية ثابتة للمتهم؟.

في قضية علماء الدين، وصلت رواية الاتهام إلى الصفحة الأولى قبل أن يصل الدفاع إلى نهاية مرافعته. وهذا هو الاستنتاج الأكثر قابلية للإثبات من الأرشيف: الرأي العام تلقى إطارًا أمنيًا كثيفًا ومتكررًا للقضية قبل اكتمال الاختبار القضائي لأدلتها.

ولهذا فإن الاختبار المهني الحقيقي ليس: كم مرة كتبت الصحف عن القضية؟ بل: كم كلمة خُصصت للاتهام، وكم كلمة خُصصت للدفاع؛ كم مرة ظهر وصف «الإرهابي» قبل الحكم؛ وكم مرة أوضحت المادة الصحفية أن ما تنشره هو ادعاء للنيابة لم يُحسم قضائيًا بعد؟

هذه الأسئلة هي التي تحول دراسة «الصفحة الأولى» من انطباع سياسي إلى تحليل محتوى قابل للقياس.


التقرير رقم 3
المؤسسة الوطنية
ومحاكمة العلماء
بين الرقابة والمساءلة
وحق الدفاع
حقوق الإنسان
كرامة
وعدالة
وتنمية
المؤسسة الوطنية
لحقوق الإنسان
National Institution
for Human Rights
Human
Rights
Dignity
Justice
Development

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

المؤسسة الوطنية ومحاكمة العلماء

مؤسسة بدرجة «B» وصمتٌ أمام أحد أكبر اختبارات استقلالها

لم تعد مسألة استقلال المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين مجرد اتهام تطرحه المنظمات المعارضة للحكومة. فحتى أكتوبر/تشرين الأول 2026، لا تزال المؤسسة مصنفة لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) بدرجة «B»، وهي درجة تعني امتثال المؤسسة الجزئي فقط لمبادئ باريس، وحرمانها من الوصول إلى التصنيف «A» الذي يُمنح للمؤسسات الممتثلة كليًا، إلى جانب حرمانها من حق التصويت أو شغل مواقف الحوكمة داخل التحالف.

وليس هذا الملاحظة أمرًا شكليًا؛ فمعايير (GANHRI) لا تفحص النصوص القانونية فحسب، بل تقيس مدى الاستقلال في القانون والممارسة العملية، وشفافية التعيين، والتعددية، والتمويل، والقدرة على التصدي للانتهاكات الحساسة دون تدخل سلطوي.

وفي هذا السياق، جاء التقييم الدولي للبحرين صريحًا؛ ففي عام 2022 أعربت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها لأن المؤسسة الوطنية «لم تبلغ بعد مستوى الاستقلال المطلوب لأداء وظائفها»، وطالبت المنامة بتعزيز استقلاليتها ل تتوافق كليًا مع مبادئ باريس. وقبل ذلك، سجلت لجنة أممية أخرى حصول المؤسسة على التصنيف «B»، مبدية قلقها من غياب الوضوح في آلية اختيار مجلس المفوضين وتعيينه، ومطالبة بتعزيز استقلالها في البنية والتكوين وصنع القرار.



وعليه، حين يُطرح اليوم غياب المؤسسة عن محاكمة علماء الدين، لا يبدأ النقاش من نقطة الصفر؛ إذ نقف أمام مؤسسة تحمل سجلًا دوليًا موثقًا بالتساؤلات حول استقلاليتها، ثم تواجه في عام 2026 قضية تقع في صلب المساحة التي يُفترض أن تُثبت فيها حيادها واستقلالها عن السلطة.

الاستقلال بين الخطاب والممارسة

تُعرّف المؤسسة رسالتها في تقريرها السنوي لعام 2025 بـ«حماية حقوق الإنسان، وتقديم المساندة للأفراد، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والدفاع عنها». كما يُذكّر التقرير بأن من مهامها تقييم واقع حقوق الإنسان، وتحديد معوقات الأداء، وتقديم المقترحات والتوصيات، وعرض النتائج أمام الرأي العام. وتمنح المؤسسة في ولايتها أهمية خاصة لحضور المحاكمات بهدف التحقق من صحة الإجراءات وتوفر ضمانات المحاكمة العادلة.

لكن المأزق يظهر جليًا عند مقارنة هذا الخطاب بآلية تشكيل المؤسسة نفسها؛ فالتقرير السنوي الذي يُشاد فيه بـ«الآلية الجديدة» لاختيار المفوضين يكشف أن لجنة الاختيار تُشكّل برئاسة وزير الديوان الملكي، وهو نفسه من يصدر قرار تعيين أعضائها، لتُرفع القائمة النهائية لاحقًا إلى الملك لإصدار أمر التعيين.

قد تكون هذه الإجراءات متوافقة مع القوانين المحلية في البحرين، لكنها تفسر استمرار الشكوك الدولية حول استقلال المؤسسة وهيكليتها. فالمؤسسة المكلفة بمراقبة انتهاكات قد ترتكبها أجهزة الدولة، تتشكل قيادتها عبر مسار تقع فيه السلطة التنفيذية والديوان الملكي في قلب عملية القرار. وهذه تحديدًا إحدى ركائز مبادئ باريس: ألا يقتصر الاستقلال على النص القانوني، بل أن تكون عملية التعيين واسعة وشفافية وتشاركية بما يضمن الثقة العامة والاستقلال الفعلي.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 3

محاكمة العلماء: الاختبار الغائب

بدأت قضية علماء الدين في عام 2026 بموجة اعتمادات واعتقالات واسعة، ثم تحولت إلى محاكمات رافقها جدل علني حول سلامة الاعترافات، ومزاعم الإكراه وسوء المعاملة، وحق الدفاع، والاطلاع على أوراق الملف الممتدة لآلاف الصفحات، ومناقشة شهود الإثبات، وتطبيق قرينة البراءة.

ولا تُعد هذه قضية هامشية يمكن للمؤسسة ادعاء خروجها عن اختصاصها؛ إذ يفاخر تقريرها السنوي باستقبال مئات الشكاوى، وتنفيذ زيارات ميدانية، وحضور جلسات محاكمة خلال عام 2025، مكتفية بعرض هذه الأنشطة في ملخصها التنفيذي كدليل على ممارسة دورها الرقابي.

ومع ذلك، وحتى الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2026، يخلو الأرشيف الرسمي المنشور للمؤسسة من أي تقرير خاص بمحاكمة العلماء، أو بيان تفصيلي عن حضور جلساتها، أو إعلان عن تحقيق مستقل في مزاعم الإكراه، أو تقييم علني لمدى توفير الوقت والتسهيلات الكافية لهيئة الدفاع. وعلى الرغم من نشر المؤسسة بيانات تتناول موضوعات أخرى خلال عام 2026 — كوفاة أحد الموقوفين وأحداث إقليمية — إلا أن الموقع يتجاهل اتخاذ موقف علني مماثل بشأن قضية العلماء.

إن غياب المادة المنشورة لا ينفي إمكانية تلقي المؤسسة شكاوى سرية، لكنه يؤكد حقيقة أخرى: لا يملك الرأي العام حتى الآن أي دليل موثق على تعاطي المؤسسة مع هذه القضية بالحجم والشفافية اللذين تفرضهما ولايتها القانونية.

أزمة ممتدة وتصنيف ثابت

إن هذا الانتقاد ليس حديثًا ولا صادرًا عن جهة واحدة؛ ففي عام 2015، أكدت منظمة «ADHRB» ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) ومركز البحرين لحقوق الإنسان أن تقارير المؤسسة تتجاهل الأسباب الجذرية للانتهاكات، وأن علاقة بعض أعضائها بالدولة تثير شكوكًا حول استقلاليتهم. وفي عامي 2017 و2018، جددت منظمات بحرينية ودولية انتقاداتها لاستقلالية المؤسسة ومواقفها من الانتهاكات داخل السجون.



وفي عام 2023، جددت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) وشركاؤها التذكير بعدم استيفاء المؤسسة لمبادئ باريس من حيث التكوين والتعيين والسجل العملي، مستشهدين بتركيبتها وآلية تعيين أعضائها وسجلها الميداني، فضلًا عن خلاصات لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والأهم من ذلك كله أن التقييم الدولي بقي ثابتًا عند الدرجة «B» حتى منتصف عام 2026.

من هنا، لا يسع المؤسسة الاكتفاء بتأكيد استقلاليتها في الخطابات؛ فالاستقلال في العمل الحقوقي لا يُثبت ببيان صحفي ولا بنص في قانون الإنشاء، بل يتجلى عمليًا عندما تغدو أجهزة الدولة نفسها موضوعًا للتحقيق والرقابة.

وتشكل قضية العلماء هذا النوع من الاختبارات المفصلية. فإن أبدت المؤسسة صمتًا علنيًا تجاه مزاعم التعذيب والإكراه وتقييد ضمانات المحاكمة العادلة في قضية ذات أبعاد سياسية وأمنية حساسة، بينما تُسخّر أدواتها المؤسسية في ملفات تتطابق مع الأولويات الرسمية، فإنها تعزز السؤال الممتد من الهيئات الدولية منذ سنوات: هل المؤسسة الوطنية جهة مستقلة تُراقب السلطة، أم امتداد للمنظومة الرسمية يُضفي عليها غطاءً حقوقيًا؟

وحتى تقدم المؤسسة أدلة علنية قابلة للفحص تُثبت تعاملها المستقل مع هذا الملف، سيبقى التصنيف «B» أكثر من مجرد حرف في تقرير دولي؛ إنه تجسيد لأزمة استقلالية لم تنجح المؤسسة بعد في تجاوزها

التقرير رقم 4

من اعتصام الدراز إلى محاكمة العلماء

كيف تتكرر المحاكمات الجماعية في القضايا السياسية والأمنية في البحرين؟



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

من اعتصام الدراز إلى محاكمة العلماء

كيف تتكرر المحاكمات الجماعية في القضايا السياسية والأمنية في البحرين؟

لا تكمن أزمة المحاكمات الجماعية في أعداد المتهمين فحسب؛ فالقانون يتيح إحالة عدة أشخاص إلى محاكمة واحدة متى ما ارتبطت الوقائع ببعضها. غير أن الخطر الحقيقي يبرز عندما تُستبدل الأدلة الفردية برواية فضفاضة تجمع الجميع، أو عندما يُتخذ الانتماء إلى شبكة اجتماعية أو سياسية أو دينية قرينةً للإدانة.

في البحرين، وثقت منظمات حقوقية دولية ومحلية على مدى السنوات الماضية قضايا ضمت العشرات، بل المئات من المتهمين ضمن محاكمات واحدة أو متصلة. وتكشف مراجعة هذه الملفات عن نمط متكرر: تبدأ القضية بتوسيع الشبهات لتأخذ طابع «التنظيم» أو «الشبكة»، ثم يُدرج عدد كبير من الأشخاص تحت هذه المظلة، ليجد الدفاع نفسه في مواجهة عبء إضافي يتمثل في نفي صلة كل متهم بالرواية الكبرى المتشابكة التي حِيكت حول المجموع.

167 شخصًا في قضية اعتصام واحد

في فبراير/شباط 2019، دانت محكمة بحرينية 167 شخصًا من أصل 171 متهمًا في القضية المترتبة على الاعتصام المقام أمام منزل سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم في منطقة الدراز.



وصفت منظمة العفو الدولية تلك القضية بأنها «محاكمة جماعية لمشاركين في اعتصام سلمي»، مؤكدة أن نسبة الإدانة التي ناهزت 97% تثير شكوكًا جديّة حول مدى تقصي المحكمة للسلوك الفردي لكل متهم. وأشارت المنظمة إلى أن الأحكام تراوحت بين السجن لستة أشهر وعشر سنوات، وشملت قاصرين.

في المقابل، قدمت الرواية الرسمية منطقًا مختلفًا؛ إذ صنفت وسائل الإعلام المحلية القضية ضمن «أعمال التجمهر والشغب»، ولفتت لاحقًا إلى أن محكمة الاستئناف خففت العقوبات عن 109 من المدانين.

لكن الأهمية التحليلية لهذه القضية تتجاوز الخلاف حول توصيف الاعتصام؛ إذ إنها تقدم نموذجًا جليًا لمشكلة غياب التفريد الجنائي: كيف يتسنى للمحكمة أن تفصل بدقة أفعال كل فرد من بين 171 متهمًا، وتحدد طبيعة الجرم والأدلة الخاصة بكل منهم على حدة؟ هذا السؤال بالذات هو ما دفع منظمة العفو الدولية إلى اعتبار القضية جزءًا من «نمط متزايد للمحاكمات الجماعية» في البحرين.

169 متهمًا في ملف واحد

بعد أسابيع قليلة، ظهرت قضية أوسع نطاقًا؛ ففي أبريل/نيسان 2019، أُدين 139 شخصًا من أصل 169 متهمًا في قضية أعلنت النيابة أنها تتعلق بتأسيس «جماعة إرهابية» والانضمام إليها، في حين بُرئ 30 متهمًا، أُسقطت الجنسية عن 138 مدانًا في الحكم الابتدائي.

واعتبرت منظمة العفو الدولية هذه المحاكمة «افتراءً جائرًا يفتقر لضمانات المحاكمة العادلة»، ورأت فيها استمرارًا لنهج الإدانات الجماعية. وعلى الجانب الآخر، شملت رواية النيابة العامة اتهامات تتصل بتأسيس تنظيم، والتفجيرات، والشروع في القتل، والتدريب على الأسلحة والمتفجرات، والتمويل الخارجي، وهي الاتهامات التي تداولها الإعلام المحلي بشيء من التفصيل قبل صدور الحكم.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 4



ورغم أن صدور أحكام بالبراءة لـ30 متهمًا يعكس عدم إدانة المجموع تلقائيًا، إلا أنه لا يمحو التساؤل الحقوقي الجوهري الذي أثارته المنظمات الدولية: هل استطاعت المحكمة، وسط ملف يضم 169 شخصًا، أن تزن الدليل المستقل لكل فرد بملأى عن الرواية الشاملة الموجهة ضد الجماعة ككل؟ هذا هو الاختبار الحقيقي للحيدة والعدالة.

الاعترافات عندما تتحول إلى دورة مغلقة

يتضاعف الخطر حين يستند ملف القضية بشكل أساسي إلى الاعترافات والتحريات المتقاطعة.

في محاكمات جماعية عدة بالبحرين، وثقت منظمتَا «هيومن رايتس ووتش» و«العفو الدولية» شهادات حول ممارسات التعذيب وانتزاع الاعترافات تحت الإكراه. وتبرز في هذا الصدد قضية علي العرب وأحمد الملالي اللذين أُعدما عقب محاكمة جماعية ذات خلفية أمنية؛ إذ أكدت «هيومن رايتس ووتش» أن القضية شابتها شائبة الانتهاكات الخارقة للإجراءات القانونية، في حين جزمت «العفو الدولية» بتعرضهما للتعذيب قبل استخدام اعترافاتهما أدلةً ضدهما.

وتتجلى هنا العلة الهيكلية في المحاكمات الجماعية: عندما تنطلق التحريات من فرضية وجود «تنظيم»، ويُجرى الاستجواب وفق هذا التصور المسبق، ثم تُوظف أقوال بعض المتهمين لتدعيم الاتهامات الموجهة لآخرين، قد ينشأ ملف يبدو حافلًا بالأدلة، بينما هو في حقيقته منتَج من مصدر اتهامي واحد يعيد إنتاج نفسه. فليس كل محضر اتهام دليلًا مستقلًا، ولا كل تكرار للمعلومة إثباتًا صحافيًا أو قانونيًا لها.

المحاكمة الجماعية تضخم وزن الرواية الرسمية

حينما يكون المتهم فردًا، تلتزم النيابة بالتركيز على إثبات فعله المباشر. أما حين يقفز العدد إلى العشرات أو المئات، تُكتسب الرواية حيزًا بصريًا وسياسيًا طاغيًا: شبكات، خلايا، قيادات، تحويلات، اتصالات، وسفريات.

وهنا تنشأ ظاهرة «العدوى الإثباتية»، حيث يبدأ دليل قوي موجه ضد شخص معين بإلقاء ظلاله على أشخاص آخرين لمجرد وجود صلة اجتماعية أو تنظيمية مفترضة بينهم. بيد أن المسؤولية الجنائية شخصية بحتة ولا تنتقل عبر علاقات القربى أو الصداقة؛ فوجود شخص بالقرب من متهم، أو دراسته معه، أو زيارته له، أو إجراء معاملات مالية معه، لا يمكن تكييفه كجرم جنائي ما لم تثبت النيابة الرابط المباشر بين هذه العلاقة وفعل جنائي محدد.

من الدراز إلى محاكمة العلماء: تغيير الوجوه وثبات النمط

في مايو/أيار 2026، أُعيد إنتاج البنية ذاتها وإن اختلفت أبعادها.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 4

أعلنت السلطات احتجاز 41 شخصًا في قضية اتُّهموا فيها بالارتباط بـ«تنظيم تابع للحرس الثوري الإيراني ونشر فكر ولاية الفقيه». ولاحقًا، أُحيل 19 متهمًا إلى المحاكمة (منهم 11 موقوفًا و8 غائبين)، متضمنة لائحة الاتهامات تأسيس جماعة، وتلقي أموال، والتخابر، واستغلال دور العبادة.

على الضفة الأخرى، شخّص «منتدى البحرين لحقوق الإنسان» الملف من منظور مغاير، موضحًا أن الاستدعاءات طالت رجال دين، ومبديًا مخاوف جدية تتعلق بقرينة البراءة، وحق الاتصال بالمحامين، والاطلاع على ملفات القضية، ومزاعم المعاملة القاسية. كما وثق المنتدى امتداد إحدى الجلسات لأكثر من 13 ساعة متواصلة قبل تقسيم القضية إلى عدة مسارات.

وفي تقرير مشترك مع «المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات»، جرى توثيق اعتقال عشرات رجال الدين خلال عام 2026، وسط تقارير عن الإكراه وتضييق ضمانات المحاكمة العادلة.

وعلى الرغم من أن هذه القضية أصغر من حيث عدد المتهمين مقارنة بمحاكمات 2019، إلا أنها تطرح الإشكال ذاته: هل يُحاكم كل فرد بناءً على فعل جرمي موثق، أم أن الإحالة تُبنى على وجوده ضمن شبكة دينية أو فكرية تُقدَّم على إثبات الفعل الفردي؟

أزمة العبء وضمانات الدفاع

لا يوجد نص قانوني يُبطل المحاكمات لمجرد كثرة المتهمين؛ فالمشكلة تكمن فيما تفرضه هذه الكثرة على الحقوق الفردية.





عندما تتوسع القضية، يجد الدفاع نفسه أمام ثلاثة أعباء في آن واحد: دحض الدليل الموجه لموكله، وتفنيد الرواية الشاملة المنسوبة للمجموعة، وإثبات عدم جواز تحميل موكله أفعال الآخرين. وكلما تضاعفت أوراق الملف وعدد الشهود والاتهامات، غدت الحاجة إلى منح وقت وتسهيلات كافية للدفاع أمرًا ملحًا لا يمكن التغاضي عنه.

معيار الفحص والتفكيك

ليست العبرة بـ أعداد المتهمين الظاهرة على غلاف الملف، بل بطريقة بناء الأحكام؛ إذ يتطلب التقييم الحقوقي تفكيك الحكم إلى بيانات دقيقة:

ما الفعل المحدد المنسوب لكل شخص؟ ما الدليل القائم عليه؟ هل الدليل مستمد من مصدر مستقل أم منقول عن أقوال متهم آخر؟ هل ثُبت الطعن بالاعترافات أو وجود ادعاءات بالتعذيب؟ وكيف تعاطت المحكمة مع هذه الادعاءات؟ وما المسوغ القانوني لإدانة هذا الشخص وتبرئة ذاك؟

عندئذٍ فقط، يمكن الجزم بما إذا كانت المحكمة قد أدارت قضية تضم أشخاصًا متعددين مع صون مبدأ شخصية العقوبة، أم أن قوة الرواية الجماعية طغت على الدليل الفردي.

وهنا تحديدًا تتجلى خطورة المحاكمات الجماعية في القضايا السياسية والأمنية: ليست في وقوف عشرات المتهمين داخل القفص ذاته، بل في تحوّل وجودهم المعيّن معًا إلى جزء أساسي من الدليل ضد كل فرد منهم.


التقرير رقم 5
محاكمات 2026
أحكام قاسية وقضايا مرتبطة بالتعبير والمواقف السياسية
112 سجلاً قضائيًا.. 16 حكمًا بالمؤبد.. و15 سجلاً لأطفال
279
سنة و3 أشهر
سجن على الأقل
88
أسماء أو هويات مختلفة
ملفات قضائية
أحكام صادرة
قضايا الرأي والتعبير
مواقف سياسية
سجلات خاصة بالأطفال

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

محاكمات 2026: أحكام قاسية وقضايا مرتبطة بالتعبير والمواقف السياسية

شهد عام 2026، وفق الحالات الموثقة في قاعدة بيانات «الأحكام التعسّفية»، موجة من المحاكمات والأحكام القضائية التي طالت عشرات الأشخاص، وتضمنت عقوبات سجن طويلة وأحكامًا بالمؤبد، إلى جانب محاكمة أطفال وقضايا ارتبط عدد كبير منها بالتعبير عن مواقف سياسية، ولا سيما في سياق الحرب العدوانية على الجمهورية الإسلامية في إيران.

وتشير البيانات المتاحة إلى تسجيل 112 حكمًا وإجراءً قضائيًا خلال عام 2026، ارتبطت بنحو 88 اسمًا أو هوية مختلفة، مع تركز لافت للمحاكمات والأحكام خلال شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار. فمن بين السجلات الموثقة، صدرت أربعة أحكام في يناير/كانون الثاني و11 في فبراير/شباط، قبل أن يرتفع العدد إلى 33 في أبريل/نيسان و64 في مايو/أيار.

وتكشف هذه الزيادة عن تحول واضح في وتيرة القضايا خلال فترة زمنية قصيرة، تزامن مع ظهور عدد كبير من المحاكمات المرتبطة بالمواقف من الحرب على إيران، إلى جانب قضايا النشر على وسائل التواصل الاجتماعي وتصوير أحداث أو مواقع مرتبطة بالعمليات العسكرية.

أحكام بالمؤبد ومئات السنوات من السجن

غلبت العقوبات السالبة للحرية على الأحكام الموثقة خلال العام. وبحسب مدد السجن الرقمية المسجلة في قاعدة البيانات، بلغ مجموعها 279 سنة وثلاثة أشهر على الأقل، إضافة إلى 16 حكمًا بالسجن المؤبد.

وكان الحكم بالسجن ثلاث سنوات الأكثر تكرارًا، إذ ظهر في 28 سجلًا، فيما تضمنت البيانات 18 حكمًا بالسجن لمدة سنة، و15 حكمًا تراوحت عقوباتها بين خمس وعشر سنوات مع الغرامة، و11 حكمًا بالسجن عشر سنوات، وسبعة أحكام بالسجن خمس سنوات، وخمسة أحكام بالسجن سنتين.

وفي المقابل، لم تقتصر النتائج القضائية على الإدانة والسجن؛ فقد سجلت البيانات حكمًا بالبراءة، وحالتي إخلاء سبيل، وحالة استُبدلت فيها عقوبة السجن بعقوبة بديلة. كما لم تتضمن السجلات المتاحة لعام 2026 أحكامًا بالإعدام أو الإبعاد.

وإلى جانب السجن، تضمنت بعض القضايا عقوبات وتدابير إضافية، من بينها الغرامات ومصادرة الهواتف المحمولة.

التعبير السياسي في قلب المحاكمات

يبرز من بين أهم ملامح محاكمات 2026 ارتباط عدد كبير من القضايا بالتعبير عن المواقف السياسية. فقد ورد توصيف «الموقف من الحرب على إيران» في 28 سجلًا، إلى جانب قضايا أخرى تضمنت تفاصيل أكثر تحديدًا بشأن منشورات ومواقف عبّر عنها أصحابها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وشملت الحالات الموثقة، على سبيل المثال، أحكامًا على خلفية منشورات عبر «إنستغرام»، من بينها نشر تعزية أو إدانة الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران. ووصلت العقوبات في بعض القضايا المرتبطة بهذه الفئة إلى مدد طويلة من السجن، فيما انتهت حالات أخرى بالسجن المؤبد.

كما تضمنت البيانات 12 حالة سجلت فيها تهمة «التخابر مع الحرس الثوري الإيراني»، وربطت قاعدة البيانات هذه الحالات بتصوير استهداف عسكري إيراني لقواعد عسكرية أمريكية.

وظهرت كذلك قضايا مرتبطة بتصوير دخان ناتج عن قصف إيراني لقاعدة عسكرية أمريكية، وأخرى صُنّفت باعتبارها تصويرًا لمكان محظور، إلى جانب حالة مرتبطة بالتضامن مع إيران.

وتشير طبيعة هذه القضايا إلى المساحة الكبيرة التي احتلتها أفعال التعبير والنشر والتصوير ضمن المحاكمات الموثقة خلال هذه الفترة، بالتوازي مع فرض عقوبات متفاوتة وصلت في بعض الحالات إلى مستويات شديدة القسوة.



تقرير رقم 5

أطفال أمام المحاكم

ومن أبرز ما تكشف عنه بيانات 2026 وجود 15 سجلًا قضائيًا لأطفال، تضمنت عقوبات بالسجن تراوحت بين سنة وثلاث سنوات.

وبحسب البيانات، صدرت سبعة أحكام بالسجن سنة واحدة بحق أطفال، مقابل ثمانية أحكام بالسجن ثلاث سنوات. كما صدرت ثلاثة من الأحكام عن محكمة العدالة الإصلاحية الكبرى للطفل، بينما أُدرجت بقية الحالات ضمن محاكم الدرجة الأولى في قاعدة البيانات.
وتكتسب محاكمة الأطفال وفرض عقوبات سالبة للحرية بحقهم أهمية خاصة عند تقييم هذه القضايا، في ضوء الضمانات الإضافية التي يفترض أن تحكم قضاء الأحداث، بما فيها مراعاة سن الطفل ومصلحته الفضلى، وضمان الإجراءات القضائية الملائمة له.

الاستئناف غيّر نتائج عدد محدود من القضايا

في مقابل العدد الكبير من أحكام الدرجة الأولى، لم تتضمن البيانات سوى أربعة أحكام مصنفة باعتبارها صادرة عن محكمة الاستئناف.

وأفضت هذه القضايا إلى نتائج مختلفة، بينها حكم بالبراءة، وحالتا إخلاء سبيل مع ضمان محل الإقامة، وحالة استبدال عقوبة السجن بعقوبة بديلة.

ورغم محدودية عدد هذه الحالات مقارنة بإجمالي السجلات، فإنها تظهر أن مراجعة الأحكام في درجات التقاضي الأعلى أدت، في عدد من القضايا الموثقة، إلى تغيير النتيجة أو تخفيف أثر العقوبة.

عام اتسم بتصاعد الأحكام

ترسم بيانات 2026 صورة قضائية تتسم بثلاث سمات بارزة: الارتفاع الكبير في عدد الأحكام خلال أبريل/نيسان ومايو/أيار، وشدة العقوبات السالبة للحرية، والحضور الواسع للقضايا المرتبطة بالتعبير والمواقف السياسية.

فخلال الفترة التي تغطيها قاعدة البيانات، لم تقتصر العقوبات على مدد قصيرة أو متوسطة، بل تضمنت عشرات الأحكام التي امتدت لسنوات طويلة، إلى جانب 16 حكمًا بالمؤبد. وفي الوقت نفسه، تكشف طبيعة عدد من الاتهامات عن ارتباط مباشر بين الملاحقة القضائية وبين منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي أو التصوير أو التعبير عن موقف من أحداث سياسية وعسكرية إقليمية.
ومع ذلك، فإن قاعدة البيانات تقدم سجلًا للأحكام والقضايا الموثقة، ولا توفر بمفردها جميع عناصر ملفات المحاكمات التي تسمح بتقييم قانوني مستقل لكل قضية. فتحديد مدى احترام ضمانات المحاكمة العادلة يتطلب النظر كذلك في ظروف الاعتقال والتحقيق، والأدلة المقدمة، والنصوص القانونية المستخدمة، وحق المتهم في الاستعانة بمحامٍ وإعداد دفاعه، وعلنية الإجراءات واستقلال المحكمة.

لكن الأرقام الموثقة تظل كاشفة عن حجم العقوبات خلال الفترة: 112 سجلًا قضائيًا، ونحو 88 اسمًا أو هوية مختلفة، و279 سنة وثلاثة أشهر على الأقل من السجن محددة رقميًا، فضلًا عن 16 حكمًا بالمؤبد، و15 سجلًا متعلقًا بأطفال.

وتضع هذه الحصيلة محاكمات 2026، ولا سيما تلك المرتبطة بالتعبير والمواقف السياسية، في صدارة الملفات التي تستدعي الرصد والتوثيق المستمر، ومتابعة ما يطرأ على الأحكام في مراحل الاستئناف وما بعدها.


التقرير رقم 6
من محاكمة الطلبة
والمعلمين إلى علماء الدين..
جاسم العجلان
ومسيرة قضائية تلاحقها
اتهامات بانتهاك العدالة
طلبة جامعة اليحرين
المعلمون والمعلمات
محاكمات سياسية
علماء الدين

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

من محاكمة الطلبة والمعلمين إلى علماء الدين.. جاسم العجلان ومسيرة قضائية تلاحقها اتهامات بانتهاك العدالة

على امتداد أكثر من عقد، تكرر اسم القاضي البحريني جاسم العجلان في المحاكمات المرتبطة بالأزمة السياسية في البلاد؛ من طلبة جامعة البحرين والمعلمين إلى الناشطين السياسيين والحقوقيين، ومن أحكام السجن الجماعية بحق أعضاء ائتلاف 14 فبراير إلى قضية سجناء جو، وصولًا إلى محاكمة عشرات علماء الدين الشيعة. وبين الأحكام المشددة وشكاوى التعذيب وانتزاع الاعترافات، تتراكم الأسئلة بشأن نزاهة المحاكمات وضمانات العدالة.

لم تكن المحاكمات التي أعقبت احتجاجات فبراير 2011 مجرد ملفات قضائية انتهت بإصدار أحكام. فخلف كل قضية عائلات انتظرت أبناءها، ومتهمون تحدثوا عن التعذيب والإكراه، ومحامون اشتكوا من تقييد حقوق الدفاع، وأحكام تركت آثارًا عميقة في حياة المحكومين وذويهم.

وفي عدد من أبرز تلك القضايا، يظهر اسم القاضي جاسم محمد جاسم العجلان، الذي تنقّل بين المحاكم الجنائية الصغرى والكبرى، وترأس أو شارك في هيئات نظرت في اتهامات ذات خلفيات سياسية وأمنية.

وتثير مراجعة هذا السجل تساؤلات لا تتعلق بالأحكام وحدها، بل بالإجراءات التي سبقتها، وكيفية التعامل مع ادعاءات التعذيب، ومدى تمكين المتهمين من مناقشة الأدلة والشهود والدفاع عن أنفسهم.

واليوم، مع محاكمة علماء الدين الشيعة في عام 2026، تعود هذه التساؤلات إلى الواجهة، بعد أن تحدث متهمون ومحامون عن انتهاكات تذكّر بما شهدته المحاكمات السياسية السابقة.

جامعة البحرين: 114 متهمًا أمام المحكمة

في أعقاب أحداث مارس 2011، تولّى القاضي جاسم العجلان رئاسة المحكمة الصغرى الجنائية الخامسة التي نظرت قضية 114 متهمًا من طلبة جامعة البحرين وموظفيها وإداريها وحراس الأمن فيها.

ووجّهت النيابة العامة إلى المتهمين اتهامات شملت التجمهر، والتحريض على كراهية نظام الحكم، والاعتداء على سلامة أشخاص، وإتلاف ممتلكات الجامعة.

وفي 20 مارس 2012، أصدرت المحكمة أحكامًا تراوحت بين البراءة والحبس من ستة أشهر إلى سنة، وحددت مبالغ تتراوح بين 200 و500 دينار لوقف تنفيذ العقوبات.

لكن القضية لم تمر من دون اعتراضات جوهرية من هيئة الدفاع.

فقد نشرت صحيفة «الوسط» في 18 مارس 2012 أن المحامين اشتكوا من عدم تمكّنهم من الدفاع عن موكليهم بصورة كافية، ومن رفض المحكمة الاستماع إلى شهود النفي.

وتحدث الدفاع عن تقديم تسجيلات مصورة وصور ومستندات قال إنها تشير إلى أشخاص آخرين مسؤولين عن أعمال التخريب والاعتداء، مطالبًا بالتحقيق معهم بدلًا من الاكتفاء بملاحقة الطلبة والموظفين المحالين إلى المحاكمة.

كما أشار المحامون إلى تناقضات في بعض الشهادات، وإلى إفادات قالوا إنها تدعم براءة موكليهم.

كانت المسألة بالنسبة إلى المتضررين تتجاوز الحكم القضائي إلى مستقبلهم التعليمي والمهني، ولا سيما أن بعض المتهمين كانوا طلابًا يُفترض أن تكفل لهم المؤسسات التعليمية الحماية من آثار النزاعات السياسية.

تمثل هذه القضية إحدى المحطات المبكرة في المسيرة القضائية للعجلان، وتضع أمام الباحث في سجله سؤالًا أساسيًا: إلى أي مدى استُجيب لطلبات الدفاع بفحص الأدلة البديلة وسماع الشهود الذين طلب المحامون استدعاءهم؟

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 6

المعلمون: من الاحتجاجات إلى المحاكمات الجنائية

ففي 12 مارس 2012، أصدرت المحكمة الصغرى الجنائية الخامسة، برئاسة العجلان، حكمًا بحبس سبعة معلمين ومعلمات لمدة ثلاثة أشهر، مع وقف تنفيذ العقوبة، بتهمة الامتناع عن أداء الوظيفة على خلفية أحداث عام 2011.

وكان الدفاع قد تقدّم بمذكرات طالب فيها ببراءة المتهمين من الاتهامات المسندة إليهم.

كما نظرت المحكمة قضايا أخرى لمعلمين ومعلمات أنكروا التهم الموجهة إليهم، وطلب محاموهم آجالًا للاطلاع على ملفات القضايا والرد عليها.

تكشف هذه الملفات اتساع نطاق الملاحقات القضائية المرتبطة بالأزمة السياسية، بحيث لم تعد تقتصر على المتظاهرين في الشوارع، بل امتدت إلى قطاعات التعليم والعمل.

وفي نظر المتضررين، تحولت خلافات مرتبطة بالإضرابات والمواقف من أحداث البلاد إلى ملاحقات جنائية كان لها أثر مباشر في استقرارهم الوظيفي والأسري.

ومن المهم الإشارة إلى أن المحكمة برئاسة العجلان أصدرت أيضًا، في 26 مارس 2012، حكمًا ببراءة سبعة من أعضاء مجلس إدارة جمعية المعلمين البحرينية في قضية منفصلة، وهو ما يؤكد ضرورة دراسة كل حكم على حدة، وعدم افتراض أن جميع المحاكمات انتهت بالإدانة.

المحكمة الجنائية الرابعة: محطة مفصلية في المسيرة القضائية

في يوليو 2013، انتقل العجلان إلى عضوية هيئة المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة، برئاسة القاضي علي بن خليفة الظهراني، وعضوية الشيخ حمد بن سلمان آل خليفة.

كان تأسيس هذه المحكمة وتشكيلها موضع انتقادات حقوقية واسعة، في ظل تصاعد إحالة ملفات المحتجين والمعارضين إلى القضاء الجنائي بموجب اتهامات أمنية وقوانين مكافحة الإرهاب.

وقد خصصت صحيفة «مرآة البحرين» فصلًا كاملًا من كتابها «القضاء البحريني: ذرائع الإرهاب في مواجهة مطالب الديمقراطية»، الصادر في يونيو 2015، لدراسة هذه المحكمة، تحت عنوان «المحكمة الجنائية الرابعة: مشنقة المشرّع».

يرى الكتاب أن تشكيل المحكمة جاء في سياق سياسي وأمني هدف إلى تسريع الفصل في قضايا المحتجين وإصدار عقوبات مشددة بحقهم.

وفي الصفحة المطبوعة 53، تذكر الصحيفة اسم جاسم العجلان صراحةً بوصفه العضو الثالث في هيئة المحكمة.

وتقول الصحيفة إن انتقاله من المحكمة الصغرى إلى المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة جرى خلال فترة قصيرة، وتنتقد ما اعتبرته عدم استيفاء متطلبات النقل القضائي.

إلا أن الأهمية الحقيقية لهذا الجزء من الكتاب لا تتوقف عند السيرة الوظيفية للعجلان، بل تتصل بطبيعة المحكمة التي أصبح عضوًا فيها والقضايا التي تولت نظرها.

فبحسب «مرآة البحرين»، كانت المحكمة الجنائية الرابعة تنظر أعدادًا كبيرة من القضايا ذات الصلة بالاحتجاجات، فيما وصف محامون إجراءاتها بأنها تفتقر إلى ضمانات أساسية للمحاكمة العادلة.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 6

وفي الفصل السادس، المعنون «الجنائية الرابعة: على خطى محاكم السلامة الوطنية»، وثقت الصحيفة اعتراضات هيئة الدفاع في قضية ائتلاف 14 فبراير، وشكاوى بشأن طريقة الاستماع إلى المتهمين، وعدم تدوين تفاصيل التعذيب كما وردت على ألسنتهم، والصعوبات التي واجهت المحامين في ممارسة عملهم.
وبما أن العجلان كان عضوًا في التشكيل القضائي، فقد شارك في نظر القضايا وإصدار الأحكام التي اتخذتها الهيئة، وإن كانت بعض الوقائع الإجرائية التي ينتقدها الكتاب منسوبة إلى رئيس الجلسة شخصيًا.

«شوزن كرزكان»: قضية تكشف الجدل بشأن الأدلة

من القضايا المبكرة التي نظرتها المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة بعد تشكيلها، القضية المعروفة باسم «شوزن كرزكان».
وبحسب كتاب «مرآة البحرين»، بدأت المحكمة في 10 يوليو 2013 نظر قضية ثلاثة شبان بحرينيين اتُّهموا بالشروع في قتل رجال شرطة، وحيازة أسلحة وذخائر محلية الصنع، واستخدام العنف ضد موظفين عموميين، والمشاركة في تجمهر.
وأورد الكتاب اعتراضات المحامي عبدالله زين الدين على أدلة الإثبات، إذ قال إن الشاهد الرئيسي نفى وقوع إصابات بين رجال الأمن نتيجة إطلاق النار، خلافًا لما ورد في الرواية الأمنية الأولية.
كما تحدث الدفاع عن تناقضات بين شهادات رجال الأمن بشأن الأسلحة المضبوطة ومكان القبض على المتهمين.
ونقل الكتاب عن الدفاع أيضًا عدم العثور على بصمات على الأسلحة المزعومة، وعدم وجود آثار بارود على ملابس المتهمين، وهي دفوع قدّمها المحامون للطعن في صلتهم بالواقعة.

وفي السياق نفسه، دفعت المحامية زينب عبدالعزيز ببطلان الاعترافات المنسوبة إلى المتهمين، قائلة إنها انتُزعت تحت الإكراه.
وبحسب الكتاب، أصدرت المحكمة، برئاسة الظهراني، حكمًا بسجن المتهمين عشر سنوات في سبتمبر 2013، بعد محاكمة استمرت قرابة شهرين.
تكشف القضية عن طبيعة الاعتراضات التي أثيرت أمام الهيئة القضائية التي ضمت العجلان: تناقض الأدلة، والاعتراض على الاعترافات، والمطالبة بفحص صلة المتهمين بالوقائع المنسوبة إليهم.

ائتلاف 14 فبراير: خمسون متهمًا وأحكام تصل إلى 15 عامًا.

تُعد قضية ائتلاف 14 فبراير من أبرز المحاكمات التي شارك العجلان في نظرها عضوًا في المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة.
ففي 29 سبتمبر 2013، أصدرت المحكمة، برئاسة علي الظهراني وعضوية حمد بن سلمان آل خليفة وجاسم العجلان، أحكامًا بإدانة خمسين متهمًا في القضية المعروفة باسم «خلية 14 فبراير».
وقضت المحكمة بالسجن 15 عامًا بحق 16 متهمًا، والسجن عشر سنوات بحق أربعة متهمين، والسجن خمس سنوات بحق ثلاثين آخرين.
وضمت القضية ناشطين سياسيين وحقوقيين، من بينهم ناجي فتيل وريحانة الموسوي.
وكانت النيابة قد وجهت اتهامات تضمنت تأسيس جماعة مخالفة للقانون، والسعي إلى تعطيل أحكام الدستور، والتدريب على أعمال العنف، والتخابر مع دولة أجنبية.
غير أن مسار المحاكمة أثار اعتراضات حقوقية واسعة، ولا سيما بشأن التعذيب والاعترافات.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 6

وفي 30 سبتمبر 2013، نشرت منظمة العفو الدولية بيانًا انتقدت فيه المحاكمة، وقالت إن مزاعم استخدام الصعق الكهربائي وغيره من وسائل التعذيب لانتزاع الاعترافات لم تخضع للتحقيق المطلوب.

كما أشارت المنظمة إلى أن محامين اشتكوا من عدم السماح لهم بزيارة موكليهم أو استدعاء بعض الشهود، وأن متهمين مثلوا أمام المحكمة من دون علم مسبق كافٍ بالتهم الجديدة الموجهة إليهم.

ناجي فتيل: آثار التعذيب أمام المحكمة

من أكثر مشاهد القضية دلالةً ما ورد عن الناشط الحقوقي ناجي فتيل.

فخلال جلسة 11 يوليو 2013، كشف فتيل عن ظهره أمام المحكمة، مشيرًا إلى آثار قال إنها ناجمة عن التعذيب أثناء احتجازه.

وبحسب منظمة العفو الدولية، تحدث فتيل عن تعرضه للصعق الكهربائي والضرب والتهديد بالاغتصاب.

ومع ذلك، انتهت محاكمته إلى الحكم بسجنه 15 عامًا.

أما ريحانة الموسوي، المتهمة الوحيدة بين الخمسين، فقد أفادت أمام المحكمة بتعرضها إلى التعذيب الحاط بالكرامة الإنسانية لحملها على الإدلاء باعترافات، وأصدرت المحكمة حكما بسجنها خمس سنوات.

وأورد كتاب «مرآة البحرين» انتقادات لطريقة التعامل مع شهادتها، بما في ذلك الادعاء بأن توصيف ما تعرضت له لم يعكس كامل التفاصيل التي أدلت بها.

وشملت شكاوى التعذيب متهمين آخرين، بينهم محمد عبدالله السنكيس، الذي ذكرت منظمة العفو الدولية أنه عانى صعوبات جسدية شديدة بعد احتجازه.

اعتراضات الدفاع على هيئة المحكمة

لم تقتصر الاعتراضات على الاعترافات.

فقد تقدمت هيئة الدفاع بطلب رد الهيئة القضائية، وأحالت طلبًا إلى المجلس الأعلى للقضاء، معترضةً على إجراءات المحاكمة وطريقة التعامل مع المتهمين.

كما طالب محامون بعرض موكليهم على لجنة طبية محايدة لفحص آثار التعذيب.

وقد نقلت صحيفة «الوسط»، في تغطيتها للحكم، اعتراضات المتهمين والمحامين على إجراءات الجلسات، ومن بينها محدودية الوقت المسموح للمتهمين بالتحدث.

وهنا تبرز مسؤولية الهيئة القضائية الجماعية: فحماية حقوق الدفاع، وفحص الأدلة، وضمان عدم التعويل على اعترافات منتزعة بالإكراه، واجبات تقع على المحكمة التي تنظر الدعوى.

ولا يعني ذلك أن كل عضو في الهيئة اتخذ منفردًا كل قرار إجرائي، لكنه يجعل قرارات الهيئة والأحكام الصادرة عنها خاضعة للمساءلة القانونية والنقد الحقوقي.

قضية «جيش الإمام»: محاكمة 24 متهمًا واعتراضات على إجراءات التحقيق

في يوليو 2013، شارك العجلان أيضًا في عضوية هيئة المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة التي نظرت القضية المعروفة باسم «جيش الإمام».

وضمت القضية 24 متهمًا، وجهت إليهم النيابة اتهامات تتعلق بتأسيس تنظيم والتخابر مع الحرس الثوري الإيراني والتخطيط لاستهداف مواقع داخل البحرين.

وفي جلسة 22 يوليو 2013، حضر ثمانية متهمين، بينما طالب الدفاع بالاطلاع على أوراق الدعوى وتمكين بعض المتهمين من استكمال إجراءات توكيل المحامين.

ونقلت صحيفة «الوسط» عن متهمين شكاوى بشأن عدم تمكينهم من الحديث عما تعرضوا له أثناء التوقيف.



تقرير رقم 6

كما أثار محامون دفوعًا تتعلق بإجراءات القبض على بعض المتهمين، ولا سيما من اعتُقلوا في سلطنة عُمان، وطالبوا بفحص سلامة الإجراءات القانونية.

وتمثل هذه القضية محطة أخرى في سجل الهيئة التي كان العجلان عضوًا فيها، حيث اصطدمت اتهامات أمنية ثقيلة باعتراضات تتعلق بمشروعية إجراءات التحقيق والقبض، وتمكين الدفاع من مناقشة الأدلة.

إسقاط الجنسية والإبعاد: أحكام تتجاوز السجن إلى الحق في الوطن

في 28 أكتوبر 2014، ترأس العجلان المحكمة الصغرى الجنائية الخامسة التي أصدرت حكمًا بإبعاد عشرة أشخاص أُسقطت عنهم الجنسية البحرينية، مع تغريم كل منهم مئة دينار، بتهمة مخالفة قانون الهجرة والإقامة.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت في نوفمبر 2012 إسقاط الجنسية عن 31 شخصًا، بدعوى الإضرار بأمن الدولة.

ثم أُحيل عشرة ممن سُحبت جنسياتهم إلى القضاء باعتبارهم مخالفين لقانون إقامة الأجانب.

ومن بين المحكوم عليهم تيمور كريمي، الذي اعترض على التعامل معهم بوصفهم أجانب، مؤكدًا أنهم بحرينيون أُسقطت جنسياتهم ولا يحملون وثائق جنسية أخرى.

وتساءل كريمي عن الوجهة التي يمكن أن يُبعَدوا إليها إذا لم تكن لديهم جنسية دولة أخرى.

تكشف هذه القضية عن أحد أكثر الآثار قسوة للإجراءات القضائية المرتبطة بالأزمة السياسية، إذ لم تعد النتائج محصورة في السجن والغرامة، بل امتدت إلى احتمال اقتلاع أشخاص من البلد الذي وُلدوا وعاشوا فيه.

وتثير هذه الأحكام أسئلة بشأن حماية الحق في الجنسية، ومنع انعدام الجنسية، والتناسب في تطبيق قوانين الإبعاد والإقامة.

سجن جو: محاكمة جماعية وشكاوى بشأن التعذيب وحقوق الدفاع

في 26 سبتمبر 2023، أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى أحكامًا في قضية 65 متهمًا على خلفية أحداث سجن جو في أبريل 2021.

وأدانت المحكمة 13 شخصًا، حُكم على اثني عشر منهم بالسجن ثلاث سنوات، وعلى شخص واحد بالسجن سنة، بينما برأت 52 متهمًا.

وقد ارتبطت القضية باحتجاجات شهدها السجن عقب وفاة السجين عباس مال الله في أبريل 2021، ومطالبات السجناء بتحسين ظروف الاحتجاز والرعاية الطبية.

وفي 6 ديسمبر 2023، نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريرًا مفصلًا عن المحاكمة، وثقت فيه انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة وشكاوى تعذيب لم تخضع، بحسب المنظمة، لتحقيق مناسب.

ومن أبرز ما أوردته المنظمة عدم إحضار السجناء المحتجزين في سجن جو إلى جلستي المحاكمة الأوليتين أو جلسة صدور الحكم، ورفض طلبات للدفاع باستجواب بعض رجال الأمن.

كما نقل التقرير شهادات سجناء عن تعرضهم للضرب بالعصي والأدوات المعدنية، واستخدام القنابل الصوتية ورذاذ الفلفل، والحرمان من الرعاية الطبية.

وقالت إدارة السجن، في المقابل، إن الأحداث كانت محاولة عنيفة ومنظمة لتعطيل عمل المؤسسة العقابية، ونفت وصفها بأنها اعتصام سلمي.

وفي سياق أوضاع السجناء، نشر منتدى البحرين لحقوق الإنسان في فبراير 2023 بيانًا صادرًا عن سجناء رأي في سجن جو، تحدثوا فيه عن سوء المعاملة وعدم الاستجابة لمطالبهم الإنسانية، وأشاروا إلى تقديم عرائض وشكاوى لإدارة السجن.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 6

ورغم أن ذلك البيان لا يوثق إجراءات محاكمة المتهمين الـ65 نفسها، فإنه يقدم صورة عن البيئة الحقوقية التي كانت محيطة بالسجن في الفترة ذاتها.

وتبقى القضية مثالًا على ضرورة فحص شكاوى التعذيب، وعدم الاكتفاء بأقوال أجهزة الأمن حين تكون تلك الأجهزة نفسها موضوعًا لاتهامات تتعلق بإساءة المعاملة.

2026: محاكمة علماء الدين تعيد فتح ملف الاعترافات المنتزعة بالإكراه

في عام 2026، عادت المحاكمات السياسية والدينية إلى واجهة المشهد الحقوقي في البحرين، مع توقيف عشرات علماء الدين الشيعة وإحالتهم إلى المحاكم الجنائية.

وبحسب تقارير منتدى البحرين لحقوق الإنسان، بدأت حملة الاعتقالات في مايو 2026، وأعلنت وزارة الداخلية توقيف 41 عالم دين.

وأثارت القضية منذ بدايتها اعتراضات بشأن طبيعة الاتهامات والإجراءات المتخذة بحق المتهمين، والقيود المفروضة على تواصلهم مع محاميهم.

وفي تقرير عن الجلسة الثانية، المنعقدة في 16 يوليو 2026، نقل المنتدى إفادات محامين بشأن تعرض العلماء لأكثر من عشرين نمطًا من الانتهاكات أثناء الاعتقال.

وشملت الشكاوى التعذيب وسوء المعاملة والتهديد والإكراه على الاعتراف، إضافة إلى تقييد الوصول إلى أوراق القضية وعدم منح الدفاع الوقت الكافي للتحضير.

كما أشار المنتدى إلى أن بعض المتهمين مثلوا أمام المحكمة عبر الاتصال المرئي، وأن محامين اعترضوا على صعوبات في سماع أقوالهم ومشاركتهم بصورة فعالة.

ثلاث عشرة ساعة من المحاكمة

في 19 أغسطس 2026، عُقدت الجلسة الثالثة لمحاكمة العلماء.

وبحسب منتدى البحرين لحقوق الإنسان، استمرت الجلسة أكثر من ثلاث عشرة ساعة، وأُثيرت خلالها اعتراضات جديدة بشأن إجراءات المحاكمة.

وتحدث المنتدى عن معلومات تتعلق بفصل المتهمين والقضاة والشهود في قاعات مختلفة، والاستماع إلى شهادات الإثبات عبر الاتصال المرئي.

كما أورد ادعاءات بشأن توجيه مسبق لشهود الإثبات من جهات أمنية ورسمية، وهي ادعاءات تستوجب تحقيقًا مستقلًا للتحقق منها.

وتكتسب هذه الشكاوى خطورتها من أن شهادة الشاهد يجب أن تكون حرة وغير خاضعة للتهديد أو التوجيه، وأن يتمكن الدفاع من مناقشتها بصورة فعالة.

وفي 4 أكتوبر 2026، أعلن منتدى البحرين لحقوق الإنسان توجيه رسالة رسمية إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مطالبًا إياها بالكشف عن الإجراءات التي اتخذتها للتحقق من الشكاوى المتعلقة باحتجاز العلماء ومحاكمتهم.

ودعا المنتدى إلى التعامل الجدي مع ادعاءات التعذيب والإكراه على توقيع الوثائق أو الاعترافات، والتحقق من الأدلة والسجلات الطبية والتسجيلات ذات الصلة.

جلسة 7 أكتوبر: علماء الدين يواجهون المحكمة بشهادات عن التعذيب

في السابع من أكتوبر 2026، عُقدت جلسة جديدة في محاكمة علماء الدين، أفادت تغطيات صحفية بأنها جرت برئاسة القاضي جاسم محمد العجلان.

وشارك المتهمون في الجلسة عبر تقنية الاتصال المرئي، وسط اعتراضات على حرمانهم من الحضور المباشر أمام المحكمة.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 6

ومن أبرز الأسماء التي وردت في التغطيات أحد كبار علماء الطائفة الشيعية في البحرين العلامة الشيخ محمد صنقور، ورئيس المجلس الإسلامي العلمائي السيد مجيد المشعل، والشيخ فاضل الزاكي عضو الهيئة المركزية ورئيس اللجنة الشرعية بالمجلس الإسلامي العلمائي.

الشيخ محمد صنقور: اعتراض على محاضر التحقيق

خلال الجلسة، تحدث العلامة الشيخ محمد صنقور عن تعرضه للإكراه والتهديد أثناء احتجازه، وفق ما نقلته مصادر تابعت المحاكمة.

وقال إنه أُجبر على الوقوف معصوب العينين مدة طويلة، وتحدث عن تدهور حالته الصحية أثناء الاحتجاز.

كما أثار اتهامًا بالغ الخطورة يتعلق بمحاضر التحقيق، إذ قال إن النيابة لم توجه إليه سوى ثلاثة أسئلة، لكنه فوجئ لاحقًا بإفادة مطولة تضمنت أسئلة وأجوبة لم تُطرح عليه، بحسب روايته.

وأفادت التغطيات بأن السيد مجيد المشعل والشيخ فاضل الزاكي قدما اعتراضات على طبيعة الاتهامات، واعتبرا أن بعض مواد الدعوى تقوم على تفسير خطب ومحاضرات دينية ونشاط اجتماعي ومذهبي.

وهذه الإفادات تفتح ملفًا شديد الحساسية: هل تعكس محاضر التحقيق بدقة أقوال المتهمين، أم أنها تتضمن عبارات لم تصدر عنهم؟

الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن أن تستند إلى شهادات المتهمين وحدها، بل تستلزم الاطلاع على التسجيلات الأصلية ومحاضر التحقيق ومقارنتها، مع إتاحة المجال للدفاع للطعن فيها.

جلسة طويلة ومرافعات عشرات المتهمين

وتشير إفادة مكتوبة عن إحدى جلسات القضية إلى أن المحكمة استمعت إلى مرافعات تتعلق بنحو 46 متهمًا، وأن الجلسة بدأت قرابة الساعة 11:45 صباحًا واستمرت حتى نحو 8:45 مساءً.

وتضمنت الإفادة روايات عن متهمين تحدثوا عن الضرب والتهديد وتعصيب الأعين والتقييد والإهانات والتهديد بالاعتداء الجنسي.

كما تضمنت اتهامات بنقل نصوص من محاضر التحقيق الجنائي إلى محاضر النيابة، وتكرار أخطاء إملائية فيها، وهو ما اعتبره صاحب الإفادة مؤشرًا محتملًا إلى عدم دقة تحرير المحاضر.

إن مجرد إثارة هذه الاعتراضات بصورة جدية يفترض أن يفتح الباب أمام التحقيق والتحقق، لا أن يجري تجاوزها من دون فحص.

من 2013 إلى 2026: تشابه في الشكاوى رغم اختلاف القضايا

عند مقارنة ما نشرته «مرآة البحرين» عن المحكمة الجنائية الرابعة عام 2013 بما وثقه منتدى البحرين لحقوق الإنسان عن محاكمة العلماء في عام 2026، تظهر موضوعات متكررة في شكاوى المتهمين والدفاع.

ففي الحالتين، أُثيرت ادعاءات عن انتزاع الاعترافات بالإكراه والتعذيب.

وفي الحالتين، ظهرت اعتراضات بشأن حق الدفاع، وطريقة الاستماع إلى المتهمين، ومدى تمكين المحامين من الاطلاع على ملفات القضية ومناقشة الأدلة.

كما تكررت التساؤلات عن ضمان حضور المتهمين ومشاركتهم الفعالة في المحاكمة، وطريقة تعامل المحاكم مع شكاوى التعذيب.

هذا التشابه لا يثبت أن الوقائع والإجراءات كانت متطابقة أو أن المسؤولية تقع على الأشخاص أنفسهم، لكنه يكشف استمرار مخاوف حقوقية سبق طرحها قبل أكثر من عقد.

ولذلك فإن مراجعة مسيرة القاضي جاسم العجلان لا ينبغي أن تقتصر على عدد الأحكام التي أصدرها أو شارك فيها، بل تشمل أيضًا السؤال عن الإجراءات التي اتبعتها الهيئات القضائية التي عمل ضمنها.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 6

هل تكفي الأحكام القضائية لإثبات العدالة؟
لا تُقاس العدالة بعدد الأحكام الصادرة، ولا بمجرد صدورها عن محكمة منشأة بموجب القانون.
فالحق في المحاكمة العادلة يتطلب استقلال المحكمة وحيادها، وإتاحة الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد الدفاع، وتمكين المتهم من استدعاء الشهود ومناقشتهم، واستبعاد الأدلة التي يثبت الحصول عليها بالتعذيب.
ولا يعني وجود اعتراضات حقوقية على محاكمة معينة أن جميع الاتهامات الواردة فيها باطلة بالضرورة، أو أن جميع القضاة المشاركين فيها ارتكبوا مخالفات.
لكنه يعني أن تلك الاعتراضات تستحق الفحص، وأن الشكاوى الجدية المتعلقة بالتعذيب لا يمكن تجاوزها بمجرد إصدار الحكم.
كما أن صدور أحكام بالبراءة في بعض القضايا لا يلغي الحاجة إلى التحقيق في شكاوى الانتهاكات المتعلقة بقضايا أخرى.

العدالة الغائبة في شهادات الضحايا

من طلبة جامعة البحرين إلى متهمي ائتلاف 14 فبراير، ومن الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام بالإبعاد إلى السجناء وعلماء الدين الذين اشتكوا من التعذيب، تتكرر مطالب جوهرية: تحقيق مستقل في الانتهاكات، وإتاحة محاكمة عادلة، وعدم قبول اعترافات يثبت انتزاعها بالإكراه.
إن المتهم الذي يتحدث أمام المحكمة عن تعرضه للتعذيب لا يطلب امتيازًا خاصًا، بل يمارس حقًا أساسيًا في أن تُسمع شكواه ويُحقق فيها.

والمحامي الذي يطالب بعرض موكله على طبيب مستقل أو باستدعاء شهود النفي لا يعطل العدالة، بل يسعى إلى اختبار الأدلة التي قد يتوقف عليها مصير إنسان.
أما الأسر التي تتابع المحاكمات، فهي لا تنتظر أحكامًا فحسب، بل تنتظر ما يطمئنها إلى أن أبناءها حصلوا على فرصة عادلة للدفاع عن أنفسهم.
وفي القضايا المرتبطة بالنزاعات السياسية، تكتسب هذه الضمانات أهمية مضاعفة، لأن استقلال القضاء عن الخصومات السياسية شرط أساسي لحماية حقوق الأفراد والمجتمع.

خاتمة: سؤال العدالة الذي لم يُحسم

بعد أكثر من خمسة عشر عامًا على انطلاق احتجاجات فبراير 2011، ما زالت المحاكمات المرتبطة بالأزمة السياسية في البحرين تثير شكاوى بشأن حقوق الدفاع والتعذيب وسلامة الاعترافات.
ويظهر اسم القاضي جاسم العجلان في محطات متعددة من هذه المسيرة، رئيسًا لمحاكم أصدرت أحكامًا بحق طلبة ومعلمين وأشخاص أُسقطت جنسياتهم، وعضوًا في هيئة نظر.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026



التقارير الخبرية

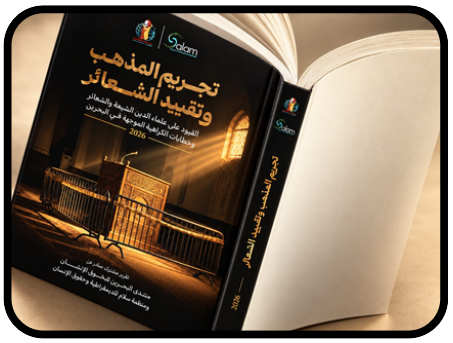
- منتدى البحرين و سلام يدشنان تقريراً مشتركاً يوثق «تجريم المذهب وتقييد الشعائر» في البحرين

- اعتقالات ومحاكمات وقيود على المآتم.. ملف الحريات الدينية في البحرين أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

- من الاعتقال إلى المحاكمة.. منتدى البحرين يوثق مسار قضية علماء الدين في 2026 ومخاوف بشأن ضمانات العدالة

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

منتدى البحرين و سلام يدشنان تقريراً مشتركاً يوثق «تجريم المذهب وتقييد الشعائر» في البحرين



دشّن منتدى البحرين لحقوق الإنسان ومنظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان تقريراً حقوقياً مشتركاً بعنوان: «تجريم المذهب وتقييد الشعائر: القيود على علماء الدين الشيعة والشعائر وخطابات الكراهية الموجهة في البحرين – 2026»، يتناول سلسلة من الاعتقالات والمحاكمات والقيود المفروضة على الممارسات الدينية، إلى جانب خطابات الكراهية التي رصدتها المنظمتان خلال العام الجاري.

ويخلص التقرير، الصادر في 14 سبتمبر/أيلول 2026، إلى أن الوقائع الموثقة لا يمكن التعامل معها باعتبارها إجراءات تنظيمية متفرقة أو قضايا أمنية معزولة، بل تعكس، بحسب معدّيه، نمطاً متراكماً من الرقابة الأمنية والقضائية على جوانب من الحياة الدينية الشيعية، يمتد من المرجعية الدينية والخُمس والحوزة والوكالة الشرعية إلى المنابر والمواكب والرموز والملابس واللافتات الدينية.

ووثق التقرير اعتقال 64 عالم دين شيعياً بين مارس/آذار وأغسطس/آب 2026، بينهم 44 اعتُقلوا، وفق التقرير، في 9 مايو/أيار وحده، فيما تمت 54 حالة اعتقال عبر مداهمات للمنازل.

وفي المقابل، كانت وزارة الداخلية البحرينية قد أعلنت في 9 مايو/أيار القبض على 41 شخصاً، وقالت إنهم ينتمون إلى تنظيم مرتبط بالحرس الثوري الإيراني وفكر «ولاية الفقيه»، ونسبت إليهم اتهامات تتعلق بالإرهاب والتخابر مع جهات خارجية.

ويرى التقرير أن الاعتقاد الديني أو العلاقة بمرجع ديني أو دراسة العلوم الدينية أو جمع الحقوق الشرعية لا يمكن أن تشكل بذاتها دليلاً على جريمة، مؤكداً ضرورة إثبات فعل جنائي فردي محدد وقصد مرتبط به، بدلاً من تحويل عناصر العقيدة والبنية الدينية إلى قرائن اتهام.

كما يورد التقرير إفادات عن تعرض عدد من المعتقلين للتهديد والضرب وتعصيب الأعين والتكبيل والإهانات ذات الطابع المذهبي، إلى جانب مزاعم بإجبار بعض المحتجزين على توقيع أوراق أو اعترافات دون السماح لهم بقراءتها، مطالباً بإجراء تحقيقات مستقلة وفورية في هذه الادعاءات.

وفي ملف خطاب الكراهية، قال التقرير إنه رصد 94 مادة منشورة على منصة «إكس» حتى 31 أغسطس/آب 2026، تضمنت أشكالاً من الوصم الطائفي وربط علماء دين شيعة بالخيانة والإرهاب والولاء الخارجي، وصولاً في بعض الحالات إلى الدعوة إلى إسقاط الجنسية أو الترحيل أو الإعدام والعنف.

وفي ملف عاشوراء، وثق التقرير نحو 150 حالة اعتقال مرتبطة بالمناسبة، من بينها قاصرون وامرأة وعلماء دين وخطباء ورواديد ومسؤولو مآتم، إضافة إلى قيود على مدة المجالس والمواكب والشعارات والرايات والملابس والمضامين الدينية، وحالات مرتبطة بقراءة «زيارة عاشوراء» وتوزيع الطعام والماء.

كما تناول التقرير إعادة هيكلة الأوقاف الإسلامية خلال مايو/أيار 2026، معتبراً أن إدراج الإدارة الجعفرية ضمن بنية مركزية جديدة يثير إشكاليات تتعلق بالاستقلال المؤسسي وإدارة المؤسسات الدينية وخصوصيتها المذهبية.

وفي توصياته، دعا منتدى البحرين ومنظمة «سلام» إلى الإفراج عن الأشخاص الذين يعتبران اعتقالهم تعسفياً، وفتح تحقيقات مستقلة في مزاعم التعذيب، وضمان حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة، ووقف التعليمات غير المنشورة المقيدة للشعائر الدينية، وإنشاء لجنة مستقلة لمراجعة ملفات عام 2026.

وأكدت المنظمتان أن القضية تتجاوز كل حادثة منفردة، لتتعلق بقدرة المواطنين الشيعة على ممارسة معتقدهم وإدارة مؤسساتهم وإحياء شعائرهم واستخدام رموزهم الدينية بصورة جماعية وعلنية، من دون الخوف من الاعتقال أو العقاب، محذرتين من أن تراكم القيود يجعل حرية الدين والمعتقد في البحرين أمام تحدٍ حقوقي متصاعد.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

اعتقالات ومحاكمات وقيود على المآتم.. ملف الحريات الدينية في البحرين أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

قدّم منتدى البحرين لحقوق الإنسان (BFHR) والمركز الدولي لدعم الحقوق والحريات (ICSRF) تقريرًا مشتركًا إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، قبيل دورتها الـ146 المقررة بين 19 أكتوبر/تشرين الأول و6 نوفمبر/تشرين الثاني 2026، تناول أوضاع رجال دين شيعة والقيود التي يقول التقرير إنها طالت مؤسسات وممارسات دينية جعفرية في البحرين خلال عام 2026.

ويركز التقرير، المقدم في إطار المعلومات الخاصة بقائمة المسائل السابقة لتقرير البحرين، على مدى الالتزام بعدد من مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما المواد 7 و9 و10 و14 و18 و19 و21 و26، المرتبطة بحظر التعذيب، والحرية والأمان الشخصي، والمحاكمة العادلة، وحرية الدين والتعبير والتجمع والمساواة أمام القانون.

وبحسب الوثائق التي استند إليها التقرير، جرى اعتقال 59 عالم دين شيعي بين 6 مارس/آذار و24 يونيو/حزيران 2026، بينهم 44 شخصًا قيل إنهم اعتُقلوا في 9 مايو/أيار وحده، عقب مداهمات لمنازلهم. ويشير التقرير إلى أن من بين المشمولين بالاعتقالات مدرسين في الحوزات الدينية، وأئمة جمعة، ومديري حوزات، وممثلين لمرجعيات دينية، وخطباء وأئمة مساجد.

كما نقل التقرير عن منظمات حقوقية أن عددًا من عمليات الاعتقال نُفذ بواسطة عناصر أمن بملابس مدنية، وأن مذكرات توقيف لم تُبرز في بعض الحالات، إلى جانب مصادرة أجهزة إلكترونية وكتب دينية وفكرية وثقافية. وأشار كذلك إلى تقارير تحدثت عن مثول عدد من رجال الدين أمام نيابة الجرائم الإرهابية من دون وصول فعّال إلى محامين.

وأفرد التقرير مساحة لطبيعة التحقيقات والاتهامات، مشيرًا إلى إدراج مسائل تتصل بعقيدة ولاية الفقيه، والوعظ الديني، والحوزات، والعلاقات بين رجال الدين، وجمع وإدارة أموال الخُمس ضمن سياق القضية. واعتبر معدّوه أن النشاط الديني السلمي والمعتقدات الدينية لا ينبغي التعامل معهما باعتبارهما دليلًا على نشاط جنائي ما لم توجد صلة ملموسة بفعل جرمي محدد. وفي ما يتعلق بمعاملة المحتجزين، نقل التقرير عن محامين ومصادر محلية مزاعم بشأن اعتداءات جسدية، وتقييد لفترات طويلة، وتغطية وجوه بعض المحتجزين، وحرمان من الراحة أو بعض الأدوية، إلى جانب إهانات قيل إنها استهدفت الهوية الشيعية والمعتقد الجعفري. كما أورد ادعاءات بتعرض محتجزين لضغوط لتوقيع إفادات أو محاضر استجواب من دون السماح لهم بقراءة محتواها.

وفي ملف المحاكمات، أشار التقرير إلى مخاوف تتعلق بضمانات المحاكمة العادلة، من بينها مثول متهمين عن بُعد من أماكن الاحتجاز خلال الجلسة الأولى، وفرض قيود على حضور قاعة المحكمة. كما نقل عن محامين قولهم إنهم لم يحصلوا بصورة كافية وفي الوقت المناسب على ملفات القضية ولوائح الاتهام ومحاضر الاستجواب، وإن بعضهم لم يتمكن من مقابلة موكليه قبل الجلسات.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

تقرير رقم 2

ويربط التقرير بين محاكمة رجال الدين وبين قيود أوسع يقول إنها أثرت على الحياة الدينية الشيعية. ووفقًا للوثيقة، أصدرت إدارة الأوقاف الجعفرية في يوليو/تموز 2026 تعليمات تتعلق بإقامة بعض المراسم داخل المآتم وإنهائها بحلول منتصف الليل، كما أشار التقرير إلى قيود شملت بعض مواكب العزاء ومكبرات الصوت الخارجية. وقال منتدى البحرين لحقوق الإنسان إن 53 مأتمًا أعلن إلغاء مواكب عزاء عقب تلك الإجراءات.

ووجّه التقرير في ختامه مجموعة من الأسئلة المقترحة إلى السلطات البحرينية، من بينها طلب توضيح الأساس الجنائي المحدد للاتهامات الموجهة إلى كل رجل دين، وعدد من لا يزالون رهن الاحتجاز، ومدى إجراء تحقيقات مستقلة في ادعاءات سوء المعاملة، إضافة إلى الأساس القانوني للقيود التي فُرضت على بعض الممارسات الدينية خلال عام 2026.

كما أوصى التقرير بمراجعة أوضاع المحتجزين، واستبعاد أي إفادات يثبت الحصول عليها بالتعذيب أو التهديد أو الإكراه، وضمان وصول المحامين إلى موكليهم وملفات القضايا، ومراجعة الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الأوقاف الجعفرية، وإعادة النظر في القيود على الشعائر الدينية التي لا تستوفي، بحسب التقرير، متطلبات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

من الاعتقال إلى المحاكمة.. منتدى البحرين يوثق مسار قضية علماء الدين في 2026 ومخاوف بشأن ضمانات العدالة

تابع منتدى البحرين لحقوق الإنسان منذ بدء حملة الاعتقالات التي طالت علماء دين شيعة في البحرين خلال عام 2026 تطورات القضية عبر سلسلة متواصلة من البيانات والمواقف والتقارير الحقوقية، تناولت ظروف الاعتقال والتحقيق، وطبيعة الاتهامات الموجهة إليهم، وضمانات الدفاع، وظروف الاحتجاز، ثم مجريات جلسات المحاكمة وما رافقها، وفق ما وثقه المنتدى، من ادعاءات بالتعذيب وسوء المعاملة والإكراه على الاعتراف.

وتظهر متابعة البيانات الصادرة عن المنتدى أن القضية انتقلت خلال أشهر قليلة من حملة اعتقالات واسعة إلى ملف قضائي وأمني كبير، قبل أن تنتقل إلى مستوى المتابعة الدولية وتُدرج ضمن تقارير مرفوعة إلى آليات الأمم المتحدة، وصولاً إلى إصدار تقرير حقوقي مشترك موسع في سبتمبر/أيلول 2026.

بداية حملة الاعتقالات

بدأت المتابعة المكثفة للمنتدى في مايو/أيار 2026، مع موجة اعتقالات واسعة استهدفت عدداً كبيراً من علماء الدين الشيعة.
وبحسب التوثيق الذي نشره المنتدى لاحقاً، فقد بلغ عدد علماء الدين الذين جرى توثيق اعتقالهم خلال الفترة الممتدة من مارس/آذار إلى أغسطس/آب 2026 نحو 64 عالم دين، ثلاثة منهم وصفهم التقرير بأنهم من كبار العلماء، فيما سجل يوم 9 مايو/أيار وحده اعتقال 44 عالم دين. كما ذكر التقرير أن 54 حالة اعتقال تمت عن طريق مداهمة المنازل، في مقابل حالات أخرى تمت عبر الاستدعاءات أو في ظروف مختلفة. تجريم المذهب وتقييد الشعائر.

ومنذ الأيام الأولى للحملة، اعتبر منتدى البحرين أن حجم الاعتقالات وطبيعة الشخصيات المستهدفة يثيران مخاوف من أن تتجاوز القضية التحقيق في أفعال جنائية محددة إلى استهداف جوانب مرتبطة بالبنية الدينية للطائفة الشيعية، بما يشمل المرجعية الدينية والحوزات والوكالات الشرعية والخُمس والعلاقات الدينية التقليدية.

وطالب المنتدى آنذاك بضمان حق المعتقلين في معرفة أسباب القبض عليهم والتهم الموجهة إليهم، وتمكينهم من التواصل مع عائلاتهم ومحاميهم، وعدم إخضاعهم لأي شكل من أشكال التعذيب أو سوء المعاملة، إلى جانب احترام قرينة البراءة وعدم التعامل مع الاتهامات باعتبارها حقائق نهائية قبل صدور أحكام قضائية.

ادعاءات التعذيب والإكراه أثناء التحقيق

مع استمرار التحقيقات، بدأ المنتدى في نشر معلومات قال إنها وردت من معتقلين ومحامين ومصادر محلية بشأن ظروف الاحتجاز والتحقيق.

وتضمنت هذه المعلومات ادعاءات بالتعرض للتهديد، وتعصيب الأعين، والضرب، والإهانة، والتكبيل لفترات طويلة، والحرمان من الراحة أو بعض الأدوية، إضافة إلى إساءات لفظية ذات طابع مذهبي.

كما نقل التقرير إفادات عن إجبار محتجزين على توقيع أوراق أو اعترافات لم يسمح لهم بقراءتها، وهي ادعاءات طالب المنتدى بإخضاعها لتحقيق مستقل وعدم استخدام أي أقوال يثبت أنها انتُزعت بالإكراه. تجريم المذهب وتقييد الشعائر وربط المنتدى هذه المزاعم بالمخاوف التي سبق أن أثارتها لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بشأن البحرين، مطالباً بتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بحظر التعذيب واستبعاد الاعترافات المنتزعة بالإكراه.

بدء المحاكمة

في 5 يوليو/تموز 2026 بدأت أولى جلسات المحاكمة في القضية الرئيسية.
ووفق ما وثقه منتدى البحرين، أحيل 19 متهماً إلى المحكمة في هذه المرحلة، فيما كان بعض المتهمين محتجزين وبعضهم يحاكم غيابياً. ويشير التقرير إلى أن السلطات وجهت إليهم اتهامات ذات صلة بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب. تجريم المذهب وتقييد الشعائر.



تقرير رقم 3

وعقب الجلسة الأولى، ركز المنتدى على ما اعتبره خطورة استخدام لغة رسمية توحي بثبوت الاتهامات قبل صدور حكم نهائي، مطالباً باحترام قرينة البراءة والفصل بين الرواية الاتهامية وبين الحكم القضائي.

كما شدد على أن المحكمة ينبغي أن تنظر في الأفعال المنسوبة إلى كل متهم بصورة فردية، وألا يكون المعتقد الديني أو العلاقة بمرجعية دينية أساساً كافياً للإدانة.

الجلسة الثانية وملف يتجاوز خمسة آلاف صفحة

خلال متابعة الجلسة الثانية، رفع المنتدى مستوى انتقاداته لإجراءات المحاكمة، خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الدفاع والوصول إلى ملف القضية.

وقال المنتدى، استناداً إلى المعلومات التي تلقاها من محامين ومصادر قانونية، إن ملف القضية تجاوز خمسة آلاف صفحة، وإن الدفاع لم يُمكّن من الحصول على نسخة كاملة منه في مرحلة مهمة من الإجراءات.

كما أشار إلى أن المحامين أتيح لهم في إحدى المراحل وقت محدود جداً للاطلاع على الملف داخل المحكمة، في وقت قالوا فيه إن القضية تتضمن كميات كبيرة من الوثائق والمواد المالية ومحاضر التحقيق والأدلة.

واعتبر المنتدى أن هذه الظروف، إذا ثبتت، تثير مخاوف بشأن مبدأ تكافؤ الفرص بين الادعاء والدفاع والحق في الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد الدفاع. تجريم المذهب وتقييد الشعائر.

كما تحدث المنتدى عن شكاوى تتعلق بقدرة المحامين على الوصول إلى المتهمين والتواصل معهم بصورة سرية، ومناقشة بعض مصادر الإثبات، والاطلاع على محاضر الاستجواب والمواد التي تستند إليها النيابة.

رفض لقاء المحامين بسبب القيود

وفي تطور لاحق خلال يوليو/تموز، قال المنتدى إن عدداً من علماء الدين المحتجزين رفضوا لقاء محاميهم احتجاجاً على الإجراءات الأمنية التي كانت تفرض عليهم خلال الانتقال إلى المقابلات القانونية، ومنها، وفق ما أورده، استخدام القيود والأغلال.

ورأى المنتدى أن ضمان لقاء المتهم بمحاميه لا يقتصر على مجرد السماح باللقاء، وإنما يشمل أن يتم التواصل بصورة تحفظ كرامة المتهم وتتيح له مناقشة قضيته مع الدفاع بسرية وفاعلية.

ولهذا طالب بإلغاء أي قيود غير ضرورية على مقابلات المحامين، وعدم استخدام التكبيل إلا بناء على تقييم فردي لخطر حقيقي ومحدد.

الجلسة الثالثة ومخاوف بشأن الشهود

وفي أغسطس/آب، تابع المنتدى الجلسة الثالثة من المحاكمة، والتي قال إنها استمرت أكثر من 13 ساعة، مع تحديد جلسات لاحقة لاستكمال القضية.

وأثار المنتدى خلال هذه المرحلة أسئلة حول طريقة الاستماع إلى المتهمين والشهود عبر الاتصال المرئي، وظروف وجود أطراف القضية في أماكن منفصلة.

كما نقل معلومات عن مزاعم تتعلق بتوجيه بعض شهود الإثبات قبل تقديم شهاداتهم. ولم يقدم المنتدى هذه المزاعم بوصفها حقائق قضائية محسومة، وإنما دعا إلى التحقيق فيها وفحص أي تسجيلات أو أدلة يمكن أن تؤكدها أو تنفيها.

وطالب كذلك بألا تكون أي مادة سرية غير قابلة للفحص والمناقشة من جانب الدفاع الأساس الوحيد أو الحاسم للإدانة.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

مقالات



الخُمس ليس بإذن الدولة: أين تنتهي سلطة القانون ويبدأ استقلال الشأن الديني؟
الكاتب: الشيخ محمد حسن خجسته

من العلامة ابن ميثم البحراني إلى المجلس العلمائي: الحق في استقلالية إدارة الشأن الديني
الكاتب: يوسف ربيع

حين يصبح الانتماء تهمة: علماء البحرين بين خطاب التخوين ومنطق الرهائن
الكاتب: سيد عباس شُبر

علماء البحرين أمام مقصلة الإعلام قبل مقصلة القضاء
الكاتب: السيد مرتضى الطالبي

لماذا الإصرار على سرية محاكمة علماء الدين؟
الكاتبة: غنى رباعي

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

الخُمس ليس بإذن الدولة: أين تنتهي سلطة القانون ويبدأ استقلال الشأن الديني؟



الشيخ محمد حسن خجسته
القيادي في المجلس الإسلامي العلمائي

بنحو مفاجئ في 29 يناير/كانون الثاني 2015، صدر قرار تعسفي بإسقاط جنسيتي ضمن قائمة ضمت 72 شخصا بحرينيا؛ وذلك ضمن الموجة الثالثة من هذه القرارات التي بدأت في 2012 بحق 31 شخصًا تليها إسقاطات قضائية لـ21 شخصًا خلال 2014، ليتم ترحيلي بشكل تعسفي من البحرين لخارجها في يوم الأحد 21 فبراير/شباط 2016.

وخلال هذه الفترة مرت البحرين بسلسلة من الإجراءات التعسفية التي طالت الحالة الدينية وأيضا الواقع السياسي ومنها: حل المجلس الإسلامي العلمائي في 29 يناير/كانون الثاني 2014، وتوسيع صلاحيات إسقاط الجنسية في العام نفسه، وصولاً إلى تعليق نشاط جمعية الوفاق واعتقال أمينها العام سماحة الشيخ علي سلمان في أواخر 2014، أيضا بعد حملة تحريضية إعلامية.

وفي السبت 9 مايو/أيار 2026 شنت السلطات الأمنية حملة مباغتة لاعتقال أصحاب الفضيلة العلماء، والتي طالت أكثر من 40 عالما؛ لأفاجئ بعدها في بيان صادر عن وزارة الداخلية يضع اسمي ضمن قائمة من المتهمين من العلماء الأفاضل، مع حزمة من الاتهامات الباطلة والكيدية؛ ليبدء معها الإعلام الرسمي -كعادته- في المحاكمات الإعلامية، والتي طالت مجموعة من خيرة العلماء في البلد.

وقد أفرد الإعلام الرسمي مستندا على الرواية الأمنية جملة من الاتهامات التي لا صلة لها بنشاط العلماء، لكن الخطير هو العمل على تشويه صورة بعض المفردات الفقهية والممارسات الدينية، ومنها موضوع الخمس، الذي أفردت له هذا المقال.

وفيما يتعلق بالاتهامات والتشويهات التي طالت محاكمة العلماء الأفاضل، فلنا هنا بعض الأسئلة الاستنكارية حول موضوع الخمس: هل يجوز أصلاً أن تتحول فريضة دينية لمسار رسمي تعسفي يفرض تنظيم طريقة أدائها وصرفها، ويحولها لنشاط لا يمارس إلا بإذن مسبق من الدولة، وتحت رقابتها التفصيلية على من يجمعه، ومن يتلقاه، وأين يصرف، وإلى أي مرجعية ينتقل؟.

فالخُمس، بالنسبة إلى المذهب الجعفري، ليس تبرعاً مدنياً اخترعه الأفراد ثم طلبوا من الدولة الاعتراف به، وليس نشاطاً تجارياً يمكن للإدارة أن تسمح به اليوم وتمنعه غداً. إنه حكم ديني له مصادره وقواعده ومصارفه، وله منظومة فقهية تحدد من يجب عليه الأداء لتحقيق براءة ذمة المكلّف، ولمن يؤدي، ومن يملك سلطة قبض المال والتصرف فيه، وما موقع المرجع والوكيل الشرعي في هذه العملية.

والخُمس قبل أن يكون موضوعًا لقانون وضعي هو حكم شرعي ثابت بنص القرآن الكريم: (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ)، وقد فصّل فقهاء الإمامية أحكامه ومصارفه على مدى قرون، وتناولوا فيه سهم الإمام عليه السلام وسهم السادة، وشروط القبض والصرف والإجازة الشرعية. والمكلّف حين يؤدي خمسه لا يقوم بتبرع اختياري، وإنما يسعى إلى أداء ما يعتقد أنه حق متعلق بذمته، ولا تبرأ ذمته - وفق تكليفه الشرعي - إلا بأدائه إلى الجهة التي يرى فقيهه الجامع للشرائط صحة الأداء إليها.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

ومن موقع الفقه، فإن المسألة أسبق من الحديث عن المواثيق الدولية وحرية المعتقد؛ لأن الدولة لم تُنشئ الخُمس حتى تمنح الإذن بأدائه، ولم تُنشئ المرجعية حتى تحدد للمكلّف طريق علاقته بها. نحن أمام تكليف شرعي له موضوعه وأحكامه المقررة في الفقه، ثم يأتي القانون الوضعي لينظم ما يدخل في دائرة اختصاصه وفق الشروط التي ترتضيها المرجعية الدينية العليا، لا ليعيد إنشاء الحكم الشرعي أو يبدل الجهة التي يرجع إليها المؤمن في امتثاله.

الحق الديني يسبق الترخيص الإداري في المعايير الدولية

بحسب معايير حرية الدين تمييزاً بالغ الأهمية. فالمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد الذي أكد أن حرية الدين والمعتقد ليست حقاً ينشأ عن التسجيل الإداري أو عن اعتراف الدولة؛ بل هي حق سابق ومستقل عن إجراءات موافقتها. كما أكد في تقرير آخر أن حرية الدين والمعتقد تقتضي احترام استقلال المؤسسات الدينية، وأن الدولة لا ينبغي لها أن تعيد تشكيل التقاليد الدينية أو أن تنصب نفسها مرجعاً ملزماً في تفسير مصادر الدين أو تحديد عقائده.

وهذا يعني أن مجرد صدور التشريع لا يكفي حقوقياً لتبرير التدخل. بعد وجود النص يجب أن نسأل: لماذا كان هذا التدخل ضرورياً؟ ولماذا اختيرت هذه الوسيلة؟ وهل كان يمكن حماية المصلحة العامة بطريقة أقل تدخلاً في الحياة الدينية؟ وهل الإجراء متناسب؟ وهل يطبق بلا تمييز؟ وهل يترك للجماعة الدينية قدراً حقيقياً من الاستقلال في إدارة شأنها الداخلي؟.

فالدولة تستطيع أن تقول لكل إنسان، رجل دين كان أو تاجراً أو مؤسسة مالية: لا تمول الإرهاب، ولا تغسل الأموال، ولا تستخدم الأموال في جريمة. هذه قواعد عامة لا تستهدف مضمون العقيدة ولا بنية المذهب. أما أن يصبح المبدأ: لا تجمع حقك الديني إلا بعد أن أوافق، ولا تستلمه إلا وفق الطريق الذي أحدده، ولا تحوله إلى مرجعيتك إلا بعد الحصول على إذني، وعليك أن تكشف للإدارة تفاصيل جمعه وصرفه ضمن نظام رقابي مسبق، فهنا لم يعد السؤال مالياً محضاً. أصبح السؤال يتعلق بمدى إخضاع الحياة الدينية الداخلية لسلطة الجهاز التنفيذي.

فالخُمس، في التصور الفقهي الجعفري، لا يستمد صفته من إعلان حملة لجمع التبرعات، ولا من رغبة المتبرع الحرة وحدها، وإنما من تكليف ديني يعتقد المكلف بوجوبه وفق مذهبه، وتحدد المرجعية الدينية كيفية أدائه ومصارفه.

وبالنسبة إلى جماعة دينية قد تكون مرجعيتها العليا، بحكم بنيتها التاريخية والمذهبية، في النجف الأشرف أو قم المقدسة أو أي مركز علمي خارج الحدود الوطنية، فإن اشتراط موافقة السلطة التنفيذية على انتقال الحق الشرعي إلى تلك المرجعية ليس إجراءً محاسبياً عادياً فقط. إنه يمس مباشرة العلاقة بين المؤمن والمرجع، وبين الوكيل والجهة الدينية التي يستمد منها وكالته.

ومن يعرف واقع المؤمنين وعلاقتهم بمرجعياتهم يدرك أن مسألة الخُمس ليست معاملة مالية مجردة. يأتي المؤمن إلى وكيل المرجع لأنه يريد معرفة تكليفه وإبراء ذمته، وقد يسأله عن أصل تعلق الخُمس بماله، أو عن مقدار المستثنيات والمؤونة، أو عن طريقة المصالحة والأداء. وهذه كلها مسائل فقهية تقع داخل العلاقة بين المكلّف ومرجعه. ولذلك فإن اختزال هذه المنظومة في عنوان «جمع الأموال» يطمس طبيعتها الدينية والفقهية قبل أن يختلف معها قانونيًا.

استقلال الجماعات الدينية ليس منحة

الدستور البحريني نفسه يقرر في المادة 22 أن حرية الضمير مطلقة، وأن الدولة تكفل حرية القيام بالشعائر والاجتماعات الدينية.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

إن استقلال الشأن الديني يفقد معناه إذا كانت الدولة تستطيع أن تترك العقيدة نظرياً حرة، ثم تتحكم عملياً في الموارد التي تسمح للمؤسسة الدينية بالوجود والاستمرار. فالقدرة على إدارة المال الديني ليست منفصلة عن القدرة على إدارة المؤسسة الدينية، تماماً كما أن اختيار العالم أو المرجع أو المدرس ليس شأناً إدارياً خارج الدين.

الجريمة هي التي تحتاج إلى دليل، لا الفريضة إلى ترخيص بالبراءة

لا يجوز أن تتحول مخالفة شرط ترخيص، إن ثبتت، إلى جسر تلقائي نحو توصيف المال بأنه مال إرهابي. فالقانون البحريني نفسه يميز بين جمع المال دون ترخيص وبين جمع المال لغرض إرهابي، ويقرر لهما أوصافاً وعقوبات مختلفة بصورة جذرية.

فليس كل ما تستطيع الدولة تنظيمه يحق لها إخضاعه لرقابة مسبقة غير محدودة. والاستقلال الديني يصبح بلا قيمة إذا كانت السلطة تستطيع أن تقول للجماعة: معتقدكم حر، لكن موارد مؤسساتكم، وطريقة أداء حقوقكم الدينية، وعلاقة وكلائكم بمرجعياتكم، كلها لا تتحرك إلا بموافقتنا.

لا ينبغي للدولة أن تصبح مرجعاً داخل المرجعية، أو وكيلاً فوق الوكيل، أو جهة تقرر للمؤمن كيف يؤدي حقاً شرعياً ثم تعتبر الخروج عن هذا المسار الإداري مدخلاً إلى التجريم.
الدولة تملك أن تمنع الجريمة وتلاحقها فى القضايا الجنائية مع شرط توفر القواعد العادلة للمحاكمة. لكن حرية الدين تضع سؤالاً مختلفاً عندما تتحول هذه المهمة إلى رقابة سابقة ومنهجية على الممارسة الدينية نفسها.
ومن هنا فإن المسافة الحقيقية ليست، كما قد يبدو، بين «خُمس مرخص» و«خُمس غير مرخص». المسافة الأهم هي بين قانون يلاحق الجريمة عندما توجد أدلة عليها، وبين قانون يجعل السلطة التنفيذية حارس بوابة على الممارسة الدينية.
إنَّ الذي نرفضه هو قلب الأصل: أن تصبح الفريضة موضع اتهام حتى تثبت براءتها، وأن يصبح أداء الحق الشرعي محتاجًا في أصل مشروعيته إلى إذن السلطة. ففي منطق الشرع، على المكلّف أن يؤدي تكليفه على الوجه الذي تبرأ به ذمته، وفي منطق العدالة على من يدعي وقوع الجريمة أن يقيم الدليل عليها، إنَّ الممارسة الدينية لا تستمد حقها في الوجود من الترخيص الإداري.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

من العلامة ابن ميثم البحراني إلى المجلس العلمائي: الحق في استقلالية إدارة الشأن الديني



يوسف ربيع
عضو شورى سابق في جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية

ليست استقلالية الشأن الديني امتيازاً تمنحه الدولة لجماعة دينية متى شاءت وتسحبه متى شاءت، بل هي في أصلها امتداد لحق الإنسان في حرية الدين والمعتقد، ولحق الجماعات الدينية في ممارسة شعائرها وتعليم معتقداتها وتنظيم جانب من شؤونها الدينية بصورة جماعية.

ومن هذه الزاوية تحديداً، تثير قضية اعتقال عشرات علماء الدين في البحرين سؤالاً يتجاوز حدود قضية أمنية أو سياسية بعينها: أين تنتهي سلطة الدولة في التنظيم، وأين تبدأ المساحة المستقلة التي يكفلها القانون الدولي للمجتمع الديني وعلمائه ومؤسساته؟.

الحرية الدينية ليست مجرد حرية أداء الشعائر

يضع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قاعدة واضحة في المادة 18: لكل إنسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل ذلك إظهار الدين أو المعتقد، منفرداً أو مع جماعة، علناً أو سراً، عن طريق العبادة والممارسة والتعليم وإقامة الشعائر.

وهذه الصياغة مهمة؛ لأنها لا تختزل الحرية الدينية في السماح بالصلاة أو فتح أبواب دور العبادة، وإنما تمتد إلى الممارسة والتعليم والعمل الديني الجماعي.

والبحرين ليست خارج هذا الالتزام القانوني؛ فقد انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 20 سبتمبر/أيلول 2006، ودخل العهد حيز النفاذ بالنسبة إليها في ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه.

ومن ثم فإن النقاش حول المؤسسات الدينية المستقلة في البحرين ينبغي ألا يُختزل في سؤال: هل المؤسسة مسجلة لدى السلطة أم لا؟ بل يجب أن يشمل سؤالاً أعمق: هل القيود المفروضة عليها ضرورية ومتناسبة مع أحد الأغراض المشروعة التي يسمح بها القانون الدولي؟

فالمادة 18 نفسها لا تجعل حرية ممارسة الدين حقاً مطلقاً من كل تنظيم، لكنها تحصر القيود في تلك التي يقررها القانون وتكون ضرورية لحماية السلامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

المجلس الإسلامي العلمائي: الخلاف على طبيعة الدور

في هذا السياق ظهرت تجربة المجلس الإسلامي العلمائي في البحرين بوصفه إطاراً يضم علماء دين شيعة ويمارس نشاطاً دينياً واجتماعياً وعلمائياً. غير أن الدولة والمجلس قدّما قراءتين متعارضتين لطبيعة هذا النشاط.

ففي عام 2014 قضت المحكمة الإدارية العليا بحل المجلس وتصفية أمواله، على أساس أنه غير مرخص وأنه ـ بحسب موقف السلطات ـ استخدم النشاط الديني غطاءً لممارسة نشاط سياسي مخالف للقانون.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

وفي المقابل، رأى منتقدو القرار ومدافعون عن حرية الدين أن المجلس يمثل شكلاً من أشكال التنظيم الديني الأهلي للطائفة الشيعية، وأن حله يطرح إشكالية تتعلق بحرية التنظيم الديني واستقلال المجتمع في إدارة شؤونه المذهبية.

إن النظر إلى المجلس الإسلامي العلمائي من زاوية الترخيص الإداري وحدها يتجاهل حقيقة الدور الذي نشأ من أجله. فالمجلس لم يكن منشئًا للوجود العلمائي في البحرين، وإنما جاء تعبيرًا مؤسسيًا عن حضور ديني واجتماعي متجذر في المجتمع، يتولى فيه العلماء مسؤوليات التعليم والإرشاد الديني ورعاية الشأن المذهبي. وهذه المسؤوليات ليست من الوظائف التي تستمد مشروعيتها من اعتراف السلطة بها، بل تندرج في صميم الحقوق الدينية التي كفلها القانون الدولي، وفي مقدمتها حرية ممارسة الدين بصورة جماعية، المنصوص عليها في المادة (18) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وحرية تكوين الجمعيات المنصوص عليها في المادة (22) من العهد نفسه. ومن ثم، فإن حق العلماء في الاجتماع وتنظيم جهودهم وإقامة إطار يعبر عن دورهم الديني لا يمكن اختزاله في مسألة إدارية تتعلق بوجود ترخيص أو غيابه.



وهذه الحقوق تكشف أن استقلال الشأن الديني لا يعني مجرد السماح بإقامة الشعائر، وإنما يشمل امتلاك الجماعة الدينية القدرة على تنظيم حياتها العلمية والمؤسسية والمحافظة على استمراريتها. وبهذا المعنى، فإن وجود مجلس يجمع علماء الدين ويعمل على تنسيق أدوارهم لا يمثل خروجًا على الأصل، بل ممارسة جماعية لحقوق سبق أن اعترفت بها المعايير الدولية، فضلا عما توالت عليه الأعراف في البحرين.

والأكثر اتصالًا بقضية المجلس ما قرره المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيلفيلدت، في تقريره الصادر عام 2011 بالوثيقة (A/HRC/19/60)، حيث أوضح أن التسجيل لا ينبغي أن يكون شرطًا لممارسة الدين، وإنما إجراءً يتعلق باكتساب الشخصية القانونية، وأن الجماعات الدينية التي لا ترغب في التسجيل بهذه الصفة لا يجوز معاقبتها لمجرد اختيارها ذلك. كما أكد أن حرية الدين حق قائم بذاته، سابق على الاعتراف الإداري ومستقل عنه.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

قضية العلماء الـ41 تعيد السؤال إلى الواجهة
عاد هذا الجدل بصورة أكثر حدة في مايو/أيار 2026، عندما أُعلن عن توقيف 41 شخصاً.

في المقابل، أثارت الاعتقالات انتقادات حقوقية؛ إذ قالت منظمات حقوقية إن عدداً كبيراً من الموقوفين من رجال الدين والمدرسين في الحوزات الدينية، وأثارت تساؤلات حول طبيعة الأدلة والإجراءات القانونية والحد الفاصل بين النشاط الديني والفكري السلمي وبين الأفعال الجنائية المنسوبة إلى المتهمين.

قرينة البراءة تظل قائمة، والعبء يقع على جهة الاتهام في إثبات الأفعال الجنائية المحددة بأدلة قابلة للفحص أمام قضاء مستقل، لا على المتهم في إثبات أن معتقده أو نشاطه الديني مشروع.

يوسف البحراني: شاهد على امتداد المدرسة البحرينية
ويأتي العلامة الشيخ يوسف العصفور البحراني، المولود سنة 1695 أو 1696، بوصفه واحداً من أوضح الشواهد على رسوخ المدرسة العلمية البحرينية.

نشأ في البحرين وتلقى علومه ضمن بيئة علمائية محلية، ثم دفعته الاضطرابات التي شهدتها البلاد في القرن الثامن عشر إلى التنقل خارجها، ليستقر لاحقاً في كربلاء ويصبح من كبار المراجع والعلماء في عصره.

ومن أشهر آثاره موسوعته الفقهية «الحدائق الناضرة»، إلى جانب كتاب «لؤلؤة البحرين» الذي حفظ تراجم عدد من العلماء.

إن هذه الأسماء ليست مجرد صفحات في تاريخ الفقه، بل دليل على وجود مجتمع علمي بحريني له آلياته في إنتاج المعرفة الدينية ونقلها وتكوين العلماء والمرجعيات قبل ظهور الدولة البيروقراطية الحديثة.

البحرين وعلماؤها: علاقة أقدم من الدولة الحديثة
ولفهم حساسية قضية استقلال الشأن الديني في البحرين، لا بد من العودة إلى التاريخ.

فالمؤسسة العلمائية في البحرين ليست نتاج التحولات السياسية الحديثة، ولم تولد بعد أحداث 2011، ولا مع تأسيس المجلس الإسلامي العلمائي. إنها امتداد لتقاليد علمية ودينية تعود قروناً إلى الوراء. ومن أبرز الشواهد على ذلك الحضور العلمي في جزيرة سترة خلال القرن الثالث عشر الميلادي. وتذكر المصادر التاريخية علماء إمامية درسوا ودرّسوا في سترة، ومن بينهم الشيخ علي بن سليمان الستراوي، الذي ارتبط بشبكة من العلماء والتلامذة كان من أبرزهم الشيخ ميثم البحراني.

ويمثل الشيخ ميثم البحراني واحداً من أبرز رموز التراث العلمي البحريني في القرن الثالث عشر الميلادي، وهو شاهد على أن البحرين كانت تنتج علماء وفلاسفة وفقهاء لهم حضور يتجاوز حدود الجزيرة.

وهذه الحقيقة التاريخية ذات دلالة: المجتمع البحريني عرف شبكات للعلم والتعليم الديني قبل نشوء المؤسسات الإدارية الحديثة بقرون. ثم نجد في القرنين السابع عشر والثامن عشر امتداداً واضحاً لهذه البيئة العلمية.

وتسجل المصادر، على سبيل المثال، سيرة العلامة السيد هاشم بن سليمان التوبلاني البحراني، أحد أبرز علماء البحرين في القرن السابع عشر الميلادي، الذي نشأ في توبلي، واشتهر بمؤلفه «البرهان في تفسير القرآن». ولم يقتصر دوره على التأليف والتفسير، بل امتد إلى تولّي القضاء والفصل في الخصومات ورعاية الشؤون الدينية للمجتمع، بما يعكس المكانة العلمية والاجتماعية التي تمتع بها علماء البحرين، ودورهم في إدارة الشأن الديني قبل نشوء مؤسسات الدولة الحديثة.

كما تبرز قرية الماحوز بوصفها إحدى البيئات التي أنجبت علماء بارزين، وهو ما يكشف عن انتشار النشاط العلمي في قرى البحرين وليس انحصاره في مؤسسة مركزية واحدة.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

من التاريخ إلى القانون الدولي

فحين تطالب جماعة دينية بمساحة لإدارة التعليم الديني، أو إعداد علمائها، أو ممارسة شعائرها، أو إنشاء أطرها الدينية والاجتماعية، فإنها لا تبدأ من فراغ. في الحالة البحرينية، هناك إرث اجتماعي طويل لعب فيه العلماء دوراً في التعليم والفتوى والإرشاد الديني وحفظ التراث المذهبي.

أما القانون الدولي المعاصر فقد نقل جانباً من هذه المساحة من نطاق العرف الاجتماعي إلى نطاق الحق القانوني، من خلال حماية حرية الدين والمعتقد وممارستهما بصورة فردية وجماعية.

تكشف قراءة تاريخ البحرين أن وجود العلماء بوصفهم مرجعيات دينية واجتماعية مستقلة نسبياً ليس ظاهرة مستوردة ولا وليدة الصراعات السياسية الراهنة.

من جزيرة سترة إلى الماحوز ومقابة، ومن الشيخ ميثم البحراني إلى الشيخ يوسف البحراني، تمتد قرون من الإنتاج الديني والعلمي الذي تشكل داخل المجتمع البحريني وأسهم في تكوين هويته الثقافية.

واليوم يضيف القانون الدولي إلى هذا التاريخ معياراً قانونياً واضحاً: حرية الدين لا تقتصر على الاعتقاد في الضمير، بل تشمل الممارسة والتعليم والشعائر والعمل الجماعي.

ولعل الدرس الأهم الذي يقدمه هذا التاريخ الطويل هو أن المؤسسة العلمائية ليست بناءً إداريًا يمكن اختزال وجوده في قرار تأسيس أو حكم بالحل. فقد يُحل مجلس، وتُغلق مؤسسة، ويُضيّق على نشاط علمائي، لكن ذلك لا يمحو تاريخًا متجذرًا، ولا يلغي حق المجتمع في استمرار حياته الدينية وتنظيمها. وما يقرره القانون الدولي اليوم ليس إنشاء حق جديد للبحرينيين، وإنما الاعتراف القانوني بحق عرفه مجتمعهم ومارسه على امتداد قرون.

وهكذا، من العلامة ميثم البحراني إلى المجلس الإسلامي العلمائي، يبقى العنوان الحقيقي لهذه المسيرة واحدًا: استقلالية إدارة الشأن الديني حق أصيل للمجتمع، لا امتياز تمنحه السلطة، ولا منحة تملك استردادها.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

حين يصبح الانتماء تهمة: علماء البحرين بين خطاب التخوين ومنطق الرهائن



السيد عباس شُبر
باحث بحريني

حين تدخل الدولة في حرب، فإنها تحتاج إلى المزيد من القانون لا إلى المزيد من السلطة. فالحرب توسّع مساحة الخوف، والخوف إذا تُرك بلا قيود يحوّل الاشتباه إلى إدانة، والاختلاف إلى خيانة، والانتماء إلى قرينة، والعالم الديني إلى مشروع متهم لمجرد أن صوته لا يردد الرواية الرسمية.

والقضية البحرينية الراهنة لا يجوز أن تُقرأ ملفاً أمنياً مرتبطاً بالحرب في المنطقة، بل اختباراً بالغ الخطورة لحدود سلطة الدولة: هل ما يجري ملاحقة لأفعال جنائية محددة، أم إعادة تعريف قطاع من المواطنين - وبالأخص علماء الشيعة - باعتبارهم خطراً محتملاً بسبب هويتهم الدينية ومواقعهم الاجتماعية ومواقفهم الفكرية؟.

أولاً: سجل سابق لا يبدأ من صفحة بيضاء

هذا السؤال لا يُطرح في فراغ. فالبحرين تملك وثيقة رسمية شديدة الدلالة: تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني)، التي أنشئت بقرار ملكي للتحقيق في أحداث 2011. وقد وثّق التقرير وقائع واسعة من سوء المعاملة والتعذيب، واستهداف شخصيات دينية شيعية، واستخدام الدين والمذهب في بعض ممارسات الاستجواب والإهانة، وهدم 28 مسجداً ودار عبادة. كما وثّقت تقارير دولية لاحقة أن الاعتقالات طالت بصورة ساحقة أفراداً من الطائفة الشيعية، بينهم ناشطون وعلماء دين، وأن اللجنة وثقت ما وصفته بـ«ثقافة الإفلات من العقاب» داخل الأجهزة الأمنية.

وهذه الحقيقة التاريخية هي التي تجعل التعامل مع علماء الشيعة اليوم أكثر خطورة من مجرد واقعة أمنية عابرة: لأن السلطة لا تبدأ من صفحة بيضاء، بل من سجل سبق أن وثّق كيف يمكن أن يتحول الخلاف السياسي والمذهبي إلى اعتقال وإهانة وتعذيب وتقييد للمجال الديني.

ثانياً: المبدأ القانوني الأساسي – شخصنة المسؤولية الجنائية

العالِم الشيعي ليس خطراً أمنياً بحكم كونه عالماً شيعياً. والمرجعية الدينية التي يتبعها ليست دليلاً على التخابر. والانتماء إلى مدرسة فقهية عابرة للحدود لا يحوّل المواطن تلقائياً إلى عميل لدولة أخرى.

هذه ليست عبارات سياسية، بل نتيجة مباشرة لمبدأ شخصنة المسؤولية الجنائية. فإذا اتهمت الدولة عالماً بالتخابر، فعليها أن تثبت فعل التخابر. وإذا اتهمته بتمويل جهة مسلحة، فعليها أن تثبت واقعة التمويل. وإذا اتهمته بنقل معلومات عسكرية، فعليها أن تقدم المعلومات وطريقة نقلها والجهة التي تسلمتها. أما أن تكون نقطة البداية هي مذهبه ومرجعيته ومكانته، ثم تُبنى فوق هذه الهوية شبكة من الاستنتاجات الأمنية، فذلك ليس تطبيقاً للقانون، وإنما إحلال للاشتباه المذهبي محل الدليل الجنائي.

ثالثاً: وقائع 2026 – الرواية الرسمية وحدودها القانونية

في 9 مايو 2026، أعلنت وزارة الداخلية البحرينية اعتقال 41 شخصاً قالت إنهم مرتبطون بتنظيم له صلة بالحرس الثوري الإيراني وفكر «ولاية الفقيه»، وربطت العملية بتحريات أمنية وتحقيقات سابقة في قضايا تخابر. وجاء ذلك بعد يوم واحد من إعلان إسقاط الجنسية عن 69 شخصاً على خلفية اتهامات مماثلة. والسؤال الجنائي الأهم يبقى: ما الفعل الذي ارتكبه هذا الشخص تحديداً؟.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

وإذا كان من بين المستهدفين علماء دين شيعة، وكانت صفتهم الدينية حاضرة في عملية اختيارهم أو توقيفهم، فإن المسألة لا تعود مجرد نزاع حول كفاية الأدلة، بل تصبح هناك شبهة قانونية جدية في أن تكون الهوية الدينية قد تحولت إلى عنصر من عناصر الاشتباه والعقاب. فكل سلطة تستطيع أن تضع عنواناً أمنياً على حملة اعتقالات؛ لكن القانون لا يحاكم العناوين، وإنما يحاكم الأفعال والأدلة والإجراءات والقصد.

رابعاً: الدستور والالتزامات الدولية

الدستور البحريني نفسه يقف في مواجهة أي محاولة لتحويل المذهب إلى معيار للمواطنة. فالمادة 18 تقرر المساواة في الكرامة والحقوق وتحظر التمييز بسبب الدين أو العقيدة. والمادة 19 تحمي الحرية الشخصية وتربط القبض والتوقيف برقابة القضاء وتحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً. والمادة 22 تنص على أن حرية الضمير مطلقة وتكفل الدولة حرمة دور العبادة وحرية إقامة الشعائر.

وهذه النصوص لا تمنح رجال الدين حصانة من المساءلة، لكنها تمنع الدولة من أن تجعل دين الشخص أو مذهبه سبباً مستقلاً لسلب حقوقه. كما أن البحرين طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ 2006، وفي اتفاقية مناهضة التعذيب منذ 1998. ومنع التعذيب، وضمان حرية الدين والضمير، وعدم التمييز، وضمان المحاكمة العادلة، ليست مطالب أخلاقية يمكن للسلطة أن تقبلها أو ترفضها وفقاً للظرف السياسي؛ إنها التزامات قانونية دولية.

خامساً: الدرس الذي لم يُتعلم – من بسيوني إلى 2026

تقرير بسيوني وثّق أن الدين دخل في بعض وقائع الاستجواب والمعاملة المهينة، وأن أحد المحتجزين أُجبر على إهانة دينه، وأن آخرين تعرضوا لإهانات طالت طائفتهم ووصف أحدهم بالخيانة. وعندما يدخل المذهب في غرفة التحقيق، فإن السلطة لا تكون قد أساءت فقط إلى شخص محتجز؛ بل استخدمت الهوية الدينية كأداة لإذلاله وإخضاعه.

وهنا يجب أن يكون السؤال في 2026 قاسياً: هل تعلمت الدولة من بسيوني، أم أنها تعيد إنتاج المنطق ذاته بعبارات أمنية جديدة؟ فالمشكلة في تكرار الاعتقال ليست فقط في عدد المعتقلين، وإنما في من يُختار للاعتقال ولماذا يُختار. فإذا كان المستهدف عالماً، فلا يجوز أن يكون علمه سبباً للاشتباه. وإذا كان خطيباً، فلا يجوز أن تكون منبره قرينة على التخابر. وإذا كان مرتبطاً بمرجعية دينية خارج البحرين فى النجف الأشرف وقم المقدسة، فلا يجوز أن تتحول هذه العلاقة الدينية إلى أدلة إدانة.

والدولة التي تعاقب عالماً على موقفه الديني أو السياسي لا تحمي الأمن؛ إنها تعاقب الضمير. والدولة التي تختار رجال الدين من طائفة بعينها بوصفهم خطراً جماعياً لا تطبق مبدأ المسؤولية الفردية؛ إنها تنقل الاشتباه من الشخص إلى الجماعة.

سادسا: سحب الجنسية – العقوبة الجماعية وتعريف المواطن

سحب الجنسية من 69 شخصاً يفتح باباً آخر أكثر خطورة. فالدستور البحريني نفسه يقرر أن الجنسية لا تُسقط عن المواطن إلا في حالة الخيانة العظمى والأحوال الأخرى التي يحددها القانون، ويمنع إبعاد المواطن عن بلده. وإذا كانت قرارات سحب الجنسية مرتبطة بأفعال جنائية، فإن السؤال القانوني يبقى: ما الفعل الشخصي؟ وما الدليل؟ وهل المسؤولية فردية أم امتدت آثارها إلى الأسرة والانتماء؟ لأن الدولة لا تستطيع أن تعالج الاشتباه السياسي بمنطق العقوبة الجماعية.

وعندما تتزامن حملات الاعتقال مع إسقاط الجنسية ومع خطاب رسمي يربط الاتهامات بسقوط الحق في الانتماء، فإن الأمر يصبح أكبر من مجرد مجموعة قضايا جنائية. إنه يمس تعريف المواطن نفسه: هل المواطنة رابطة قانونية، أم عقد ولاء سياسي تستطيع السلطة أن تعتبره منتهياً كلما اختلف المواطن معها في موقف أو مرجعية أو قراءة لحرب خارجية؟

سابعاً: منطق الرهائن – من الشعار إلى القانون
وصف بعض العلماء بأنهم «رهائن حرب» يحتاج إلى التعامل معه بمنتهى الجدية القانونية. فالاحتجاز لا يصبح احتجاز رهائن لمجرد أن المعتقل شخصية عامة أو دينية، وإنما يتطلب إثبات أن الاحتجاز اقترن بقصد استخدام الشخص المحتجز للضغط على طرف آخر أو لإجباره على فعل أو امتناع. لذلك فإن السؤال ليس فقط: لماذا اعتُقل هؤلاء العلماء؟ وإنما: لماذا اختيروا هم تحديداً؟ هل اختيروا بسبب أدوارهم الدينية والاجتماعية؟ وهل كان احتجازهم يراد منه توجيه رسالة إلى الطائفة التي يمثلونها أو إلى جهة خارجية؟ وهل استُخدم بقاؤهم في السجن أداة للضغط السياسي؟ إذا ثبت ذلك بالأدلة، فإن وصف «الرهائن» لن يكون مجرد استعارة سياسية، بل مسألة قانونية جدية تستحق التحقيق.

ثامناً: الحرب لا تبرر تعليق القانون
القول بأن الحرب تبرر تشديد القبضة الأمنية قول ناقص وخطير. نعم، الحرب ترفع مستوى الخطر. لكن الحرب لا تمنح الدولة رخصة لتعليق مبدأ المسؤولية الفردية، ولا تمنح أجهزة الأمن حق تحويل المذهب إلى قرينة، ولا تجعل التعذيب مشروعاً، ولا تمنح المحاكم مهمة التصديق على اتهام أمني سابق التجهيز.

بل العكس تماماً: كلما اشتدت الحرب، ازدادت الحاجة إلى القانون. لأن الحرب تخلق البيئة المثالية للظلم باسم الأمن. وفي مثل هذه البيئة، يكون واجب القضاء أن يكون أكثر استقلالاً، وواجب النيابة أن تكون أكثر صرامة في فحص الأدلة، وواجب السلطة أن تكون أكثر شفافية، وواجب المجتمع الدولي أن يطلب الوصول إلى الملفات لا أن يكتفي بالبيانات المتعارضة.

تاسعاً: جوهر القضية
جوهر القضية ألا يُصدَّق خطاب السلطة لمجرد أنه صادر عن السلطة، كما يجب إخضاع الأمن للقانون.

لقد أثبت تقرير بسيوني أن الدولة تستطيع أن تعترف، ولو بعد وقوع الانتهاكات، بأن ما حدث يحتاج إلى تحقيق ومحاسبة وإصلاح. ولذلك فإن تجاهل دروس ذلك التقرير اليوم سيكون أكثر من خطأ سياسي؛ سيكون إخفاقاً في التعلم من سجل رسمي موثق. فإذا كانت الدولة قد أخطأت حين سمحت في 2011 بأن يتحول المذهب إلى عنصر في الاعتقال والإهانة والتضييق، فإن إعادة إنتاج المنطق نفسه في 2026، تحت عناوين أخرى؛ لأن السلطة هذه المرة لا تستطيع أن تقول إنها لم تعرف أين يمكن أن يقودها هذا الطريق؛ لقد عرفت.

الأسئلة الحاسمة
هل العلماء المعتقلون متهمون بأفعال محددة أم بمواقعهم؟ هل الأدلة مستقلة أم منتزعة؟ هل التهم فردية أم جماعية؟ هل المذهب خارج ملف الاتهام أم في قلبه؟ هل القضاء يحاكم الوقائع أم يصدق الرواية الأمنية؟ وهل تعلمت الدولة فعلاً من تقرير بسيوني أم أنها تستعيد منطقه تحت اسم جديد؟

في دولة القانون، لا يُسأل المواطن أولاً: من أي طائفة أنت؟ ومن مرجعك؟ ومن تؤيد؟ بل يُسأل: ماذا فعلت؟ الفعل هو الذي يجرّم، لا المذهب. والدليل هو الذي يدين، لا الهوية. والقضاء هو الذي يحكم، لا خطاب التخوين. والتعذيب لا يصنع حقيقة، والاعتراف المنتزع لا يصنع عدالة. والعالم لا يصبح عميلاً لأنه عالم، والشيعي لا يصبح أجنبياً لأنه شيعي، والمواطن لا يفقد مواطنته لأنه اختلف مع السلطة.

أما إذا أصبح العلماء يُعتقلون لأنهم علماء، وتُقرأ مرجعيتهم باعتبارها ولاءً أجنبياً، ويُنظر إلى طائفتهم باعتبارها كتلة أمنية، ويُستخدم احتجازهم لإخضاع مجتمعهم، فإن السؤال لم يعد: هل هؤلاء متهمون؟ بل يصبح السؤال الأشد خطورة: هل أصبحت الدولة نفسها تجرّم الانتماء؟

وهنا، لا يعود تقرير بسيوني مجرد وثيقة من الماضي؛ بل يصبح مرآة لتقصي الحقيقة وكشفها.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

علماء البحرين أمام مقصلة الإعلام قبل مقصلة القضاء



السيد مرتضى الطالبي
إعلامي من البحرين

لا أذكر الآن اسم ذلك الفيلم الذي شاهدته قبل سنوات، لكن فكرته ما زالت عالقة في ذاكرتي: رجل يُسجن بتهمة قتل زوجته، في مؤامرة سياسية تريد التخلص منه. بمجرد اعتقاله بدأت الصحافة والإعلام بالهجوم عليه بلا هوادة حتى يسقط دون قدة على النهوض مجدداً؟ السؤال الذي تردد في كل العناوين والمقالات بل «هل كان الرجل قاتلاً؟». كانت الاجابة غير مهمة أبداً، لان ما زرعته الصحافة في عقل المتلقي هو أن الرجل قاتل ربما يتبين برائته بعد حين، لكن بالتأكيد سيكون الوقت متأخراً جداً ليستعيد سمعته التي تم اعدامها، وهكذا لو نجا الرجل من حبل المشنقة، فإن مهمة إعدامه معنوياً قد تمت بنجاح.

حتى بعد براءته، ظل الرجل يرى أن الصحافة هي من أدانته، لأنها زرعت في عقل المتلقي فكرة الإدانة قبل أن تنطق المحكمة بحكمها، فمجرد صياغة السؤال كافٍ لايصال الفكرة، ومن البديهي أن العقل اللاواعي للمتلقي سيتعامل مع القضية بشكل مختلف تماماً لو كان العنوان "هل كان الرجل بريئاً؟".

يعود هذا الفيلم لذاكرتي وأنا أتابع ما يجري في قضية اعتقال علماء البحرين من الطائفة الشيعية. وكيف تمارس الصحافة والإعلام الرسمي وغير الرسمي حرباً شعواء لإعدام هؤلاء العلماء معنوياً منذ لحظة اعتقالهم وحتى أثناء سير محاكمتهم. ففي الوقت الذي من المفترض أن يكون الإعلام سلطة رابعة بجانب السلطات الثلاث، وأن يمارس دوراً تطويرياً في العملية الديمقراطية، نجد أن هذه السلطة أصبحت سيفاً بيد السلطة التنفيذية وخاضعًا لها.
وفي قضية علماء البحرين التي تمثل عنوان الحرب على الطائفة الشيعية في البحرين، لم تكلف الصحافة نفسها عناء التحقيق في القضية، بل لم تسأل نفسها هل هؤلاء أبرياء أم لا؟ ولم تصبر حتى يدينهم القضاء، بل سارعت في نشاط محموم للتشهير بهذه المجموعة من المواطنين البحرينيين، وتبنت رواية السلطة تماماً.
لقد كانت كل وسائل الإعلام المحلية، الرسمية وشبه الرسمية، مسخرةً لخدمة وزارة الداخلية التي أصبحت هي المدعي والقاضي معًا وكانت هي الموجه الأساسي الذي أطلق تهم "خيانة الوطن" و"العمالة" و"الإرهاب" فلم تعد ثمة حاجة لاصدار أي حكم قضائي.
كل ذلك يحدث في ظل غياب تام للرواية الأخرى، فلا صحافة مستقلة في البلاد، فقد وضعت منظمة "مراسلون البحرين في قائمة الدول الأسوأ عالمياً في مؤشر حرية الصحافة، حيث حلّت في المرتبة 157 من أصل 180 دولة. ويُصنّف المشهد الإعلامي فيها ضمن النطاق "شديد الخطورة" و"القاتم للغاية" لحرية العمل الصحفي.
بل إن المدعي عليهم -العلماء المعتقلين- سُلبوا حقهم في رواية جانبهم من القضية داخل أروقة المحاكم، ومنعوا من التحدث في المحكمة عما تعرضوا له من انتهاكات حقوقية متعددة، منها الاعتقال التعسفي والاعتداء البدني واللفظي، وعدم تمكينهم من الحصول على محاكمة عادلة. فبحسب تصنيفات منظمات حقوقية دولية منها "هيومن رايتس ووتش" فإن " محاكم البحرين، مدنية وعسكرية، جزء من منظومة القمع التي تستهزئ بمعايير المحاكمة العادلة في محاكمة المعارضين السياسيين. "

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

هذا السلوك الإعلامي لا يخص قضية العلماء وحدها، بل يعيدنا إلى قراءة أوسع للمشهد البحريني بأكمله. فبعد العدوان الأميركي-الإسرائيلي على الجمهورية الإسلامية في إيران، انطلقت موجة منظمة من التخوين والمحاكمات الإعلامية عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة على حد سواء، في محاكم تفتيش علنية تهندسها هيئة الاتصال الوطني، لتصب كلها في مصبّ واحد: من يرفض الرواية الرسمية يصبح متهماً بالعمالة وخيانة الوطن والولاء للخارج.

تعيد قضية العلماء التذكير مجدداً بالحاجة الماسة إلى إصلاح جذري في البحرين، يعيد السلطات بشكل حقيقي وواقعي إلى الشعب كمصدر لها. إصلاح يفتح الباب أمام صحافة حرة تمارس دورها الطبيعي في مراقبة السلطة ودفع عجلة الديمقراطية إلى الأمام، بدلاً من أن تظل كما هي اليوم مجرد أداة تستخدمها السلطة لترويج روايتها الوحيدة وإلغاء كل رواية أخرى.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

لماذا الإصرار على سرية محاكمة علماء الدين؟



غنى رباعي
مسؤولة الرصد والتوثيق في منتدى البحرين لحقوق الإنسان

في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري كانت الجلسة القضائية الأخيرة قبل النطق بالحكم في قضية علماء الدين الشيعة المعتقلين بتهم تتعلق بالإرهاب مبنية على ممارسات دينية بحتة. ومرّة أخرى أصرّت المحكمة على إجراء الجلسة بصورة سرية.

سرية المحاكمة تعني قانوناً أن لا يسمح لأحد بحضور جلسات المرافعات سوى من يوافق القاضي الناظر في الدعوى على حضورهم من ضمن أطراف الدعوى أو وكلائهم القانونيين أو أي شخص له دور أساسي في مجريات المحاكمة، مثل الشهود.

تنص المادة 214 من قانون الإجراءات الجنائية على خمسة استثناءات على مبدأ علنية جلسات المحاكمات، يجوز مع توفّر أحدها أن تكون بعض أو كل الجلسات سرية وأن "تمنع فئات معينة من الحضور فيها"، وهي:

- مراعاة النظام العام
- المحافظة على الآداب
- لدواعي حماية المجني عليهم
- لدواعي حماية الشهود
- لدواعي حماية من يدلي بمعلومات في الدعوى

أي من هذه الاستثناءات الخمس طبّقته المحكمة الناظرة في قضية علماء الدين؟
أولاً، لم يأتي طرف الإدعاء ولا القاضي الناظر في الدعوى على ذكر احتمال حصول ما قد يخالف النظام العام أو الآداب العامّة في حال أجريت المحاكمات بشكل علني.

ثانياً، من هم المجني عليهم حتى تتم حمايتهم؟ لو طرحنا السؤال بشكل آخر، من هم الذين تضرروا من الارتكابات التي اتهم فيها علماء الدين لو ثبت ارتكابها؟ ما هي التهم أصلاً؟

ما دامت التهم الموجّهة لعلماء الدين مرتبطة بتجريم ممارسة بعض الشعائر الدينية ونفس الانتماء للمذهب الديني ورموز المذهب، مثل فريضة دفع الخمس التي قررت جهة الاتهام تفسيرها دون تقديم أي إثبات على أنها جريمة غسيل أموال أو تمويل للإرهاب، وإلقاء الخطاب الديني الحسيني الذي يعبّر عن التضامن مع المستضعفين، وتقليد الفقهاء المراجع في الأمور الفقهية وفق ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية لدى المذهب الشيعي والذي قررت جهة الاتهام تفسيره على أنه تبعية لجهة خارجية ضد مصلحة الوطن. وتلك الأمور هي من أشكال العبادة التي يمارسها المؤمنون الشيعة منذ مئات السنين في البحرين وغير البحرين ولا تمس بمصالح أوطانهم ولا بحقوق أي أفراد أو جماعات ينتمون لمذاهب أخرى، فمن المتضرر من هذه العبادات (التهم) التي مارسها علماء الدين المعتقلين؟

بل إنّ اعتبار ممارسة العبادة تهمة، إنّما هو ضرر بحق المتهم، ويكون المتهم بهذه الحالة هو المجني عليه المستحق للحماية ولجبر الضرر.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

ثالثاً، لم تفصح المحكمة عن هوية الشهود، ولم تفسح المجال في مقابلة الشهود مع المتهمين أو مع وكلائهم القانونيين من أجل استجوابهم، ولا حتى عبر النقل الأثيري الذي يمكن من خلاله الاستماع إلى شهادة الشهود مع إخفاء وجوههم وتغيير أصواتهم تقنياً، من أجل حمايتهم وفق ما نصّت عليه المادة 223 مكرراً (19) من قانون الإجراءات الجنائية. وقد أوجبت المادة نفسها مراعاة المادتين 221 و222 حول الحق في الاستيضاح من شهادة الشهود عبر طلب إعادة سماعها وتوجيه الأسئلة لهم من قبل أطراف النزاع، وذلك ليس من شأنه التعارض مع حماية الشهود خصوصاً في ظل صلاحيات المحكمة المنصوص عليها في المادة 223.

تقديم الشهود لشهاداتهم عبر النقل الأثيري الخافي للهوية ومن موقع خارج قاعة المحكمة غير محدّد لأطراف النزاع، من شأنه أن لا يؤثر على سلامة الشهود وبالتالي لا يستوجب محاكمة سرية. وعليه، فإنّ "حماية الشهود ومن يدلي بمعلومات في الدعوى" لم يكن سبباً قانونياً لإبقاء المحاكمات سرية.

مع انتفاء وجود الاستثناءات القانونية لمنع علانية محاكمة علماء الدين المعتقلين تعسفياً، فإنّ جلسات محاكمة علماء الدين المخالفة لمبدأ علنية جلسات المحاكمات الذي يصنّف قانونياً قاعدة آمرة متصلة بالنظام العام وشرط من شروط صحة المحاكمات، والذي من شأنه التمكين من الرقابة المجتمعية على نزاهة المحاكمات، ومن شأن مخالفته أن يبطل الحكم القضائي الذي سيصدر عن هذه المحاكمة والمقرر في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني... إلّا إذا كانت الغاية من هذه الإجراءات المخالفة للقانون هي فعلاً التجاوز عن النزاهة وعن صحة الأحكام القضائية لمصلحة السياسة.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

الندوة الصحفية

محاكمة العلماء بين العدالة والتمييز الطائفي



رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان



رئيس منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان



رئيس معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان

ستة آلاف صفحة ودفاع مقيد: هل توافرت شروط المحاكمة العادلة؟
اعترافات مطعون في طوعيتها: من يحقق في ادعاءات الإكراه والتعذيب؟
البراءة تحت الضغط: عندما تسبق الرواية الإعلامية حكم المحكمة



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026



تأتي محاكمة علماء الدين في البحرين في سياق حقوقي بالغ الحساسية، تقاطع فيه قضايا الحرية الدينية، وضمانات المحاكمة العادلة، وادعاءات التعذيب والإكراه، وقرينة البراءة، مع محاولة منزايدة من توظيف مفاهيم وممارسات دينية داخل بناء الاتهام الجنائي. ومن متطور حقوقي، فإن خطورة القضية لا تكمن فقط في طبيعة النهم بل في الكيفية التي جرى بها التعامل مع المتهمين منذ لخطة الاعتقال. وفي مدى احترام حقوقهم الأساسية في الدفاع والكرامة والسلامة الجسدية وعدم التعرض للتشهير المسبق.

وتثير الوقائع الموثقة أسئلة جوهرية بشان الحدود الفاصلة بين ملاحقة فعل جنائي محدد وبين تحويل الانتماء الديني أو العلاقة بالمرجعية أو الحوزة أو الخمس أو الموقف الفقهي إلى قرائن أمنية. كما تضع ادعاءات الإكراه وسوء المعاملة والقيود على الدفاع المسؤولية مباشرة على عاتق مؤسسات الدولة والقضاء والجهات الرقابية. ليس فقط للتحقيق في هذه المزاعم بل لإثبات أن مسار المحاكمة نفسه لا يقوم على نتهاك حقوق المتهمين أو إضعاف قدرتهم على مواجهة الانتهامات الموجهة إليهم.

في هذا الحوار، تضع النشرة حقوق العلماء المعتقلين في صلب النقاش وتناقش مع ثلاث مؤسسات حقوقية ما إذا كانت هذه المحاكمات تستوفي الحد الأدنى من معايير العدلة وما إذا كانت الممارسات الدينية قد جرى تحميلها دلالات جنتئية تتجاوز طبيعتها. وما الذي ينبغي فعله لوقف الانتهاكات، وضمان التحقيق المستقل فيها، وإنصاف المتهمين وعائلاتهم.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

للجميع: ما أبرز الانتهاكات الموثَّقة التي تعرّض لها العلماء؟

المنتدى:
ما وثقناه ليس انتهاكًا منفردًا، بل مسارًا يبدأ بالمداهمات والاعتقال والإهانة، ويمتد إلى إفادات خطيرة عن سوء المعاملة والإكراه على التوقيع، ثم إلى قيود جوهرية على حق الدفاع أثناء المحاكمة، نحن أمام انتهاكات تمس سلامة الأشخاص وسلامة الإجراءات القضائية في الوقت نفسه.

سلام:
الأخطر أن بعض الانتهاكات المبلغ عنها اقترنت بإهانات ذات طابع مذهبي، بالتوازي مع استهداف واسع لعلماء الدين الشيعة وممارساتهم ومؤسساتهم الدينية. لذلك لا نرى أن البعد الطائفي عنصر هامشي، بل جزء أساسي من السياق الذي يجب أن تُقرأ فيه هذه القضية.

معهد الخليج:
من منظور القانون الدولي، الادعاءات المطروحة تمس حظر التعذيب وسوء المعاملة، والحرية من الاعتقال التعسفي، والحق في محاكمة عادلة. كل ادعاء جدي من هذا النوع يفرض على الدولة -لو كانت تراعي المعايير الدولية لضمانات المحاكمات العادلة- واجب التحقيق الفوري والمستقل والفعال.لا الاكتفاء بالنفي؛ لكن الدولة متورطة في هذه القضية التي لفقتها بحق العلماء، وهي كعادتها تقدم لنا مسرحية قضائية جديدة مبنية على اتهامات ملفقة.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

2. لمنتدى البحرين: ما أبرز أوجه الإخلال بحق الدفاع وضمانات المحاكمة العادلة؟

أخطر ما رصدناه هو اختلال واضح في تكافؤ الفرص بين النيابة والدفاع. نحن أمام ملف قبل إنه يتجاوز خمسة آلاف صفحة بينما أفادت المصادر الحقوقية بأن الدفاع لم يتمكن في مرحلة من القضية إلا من الاطلاع المحدود عليه، إلى جانب شكاوى تتعلق بالوصول إلى المتهمين ومناقشة بعض مصادر الإثبات. هذه ليست مشكلة تقنية؛ لأن الدفاع لا يستطيع مواجهة قضية بهذا الحجم إذا لم يمتلك الوثائق والوقت والقدرة الفعلية على اختبار أدلتها.

وجود المحامي وحده لا يصنع محاكمة عادلة. المحامي يحتاج إلى ملف، وقت، واتصال سري بموكله، وحق في مناقشة الشهود والطعن في الأدلة. إذا سُحبت هذه الأدوات، يبقى شكل المحاكمة قائماً نكن مضمون العدالة بصيح محل شكك جدي، والحقيقة أنّ هذه المحاكمة الهزيلة تشوبها الكثير من المخالفات نتيجة الاستعجال في فبركة ملف الدعوي، والمحاكمات الإعلامية المتزامنة للعلماء.

3. لسلام: ما الأدلة على استهداف العلماء بسبب انتمائهم أو ممارستهم الدينية؟

المؤشر الأهم هو أن القضية جاءت ضمن سياق أوسع مش عناصر شديدة الخصوصية في الحياة الدينية الشيعية: المرجعية، والخمس، والحوزات، والوكالة الشرعية، والمآتم، والشعائر العاشورائية. والتقرير المشترك بين منتدى البحرين ومنظمة سلام خلص إلى أن أجزاء من هذه البنية الدينية أصبحت موضع رقابة أمنية وقضائية مكثفة بالتزامن مع قيود واسعة على ممارسة الشعائر.

إن نمط الاستهداف، ونوعية الممارسات المستهدفة، والسياق التراكمي هي التي تجعل فرضية التمييز الطائفي مسألة حقوقية جدية تستوجب الفحص من قبل المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية.

4. لمعهد الخليج: ما الضمانات القانونية لمنع تجريم المعتقد الديني بدلاً من الأفعال الفردية؟

القاعدة القانونية يجب أن تكون واضحة: الاعتقاد ليس جريمة ولا يجوز أن يصبح بديلاً عن الدليل. حماية حرية الدين والمعتقد تفرض على النيابة أن تحدد فعلاً مادياً فردياً وقصداً جنائياً ورابطاً مباشرًا بالجريمة لا أن تستنتج المسؤولية من المرجعية أو الحوزة أو الخمس أو تبني نظرية فقهية معينة، بشكل عملي السلطات الأمنية تقول للمرجعيات الدينية إنّ الكتب الفقهية لكم هي في دائرة الشك وتستدعي التحقيق في مضمونها.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

5. للجميع: ما المطلوب للتحقيق المستقل في ادعاءات التعذيب أو الإكراه على الاعتراف؟

المنتدى:
المطلوب أولًا وقف استخدام أي اعتراف مطعون في طوعيته، مع حفظ التسجيلات والسجلات الطبية وأسماء القائمين على الاستجواب وكل دليل يمكن أن يكشف حقيقة ما حدث. لا يجوز أن يبقى الاعتراف منتجًا لآثاره القضائية بينما أصل شرعيته موضع نزاع.

سلام:
الضحية لا يمكن مطالبتها بإثبات ما وقع داخل مكان مغلق تسيطر عليه الجهة نفسها التي تُوجَّه إليها الشكوى. التحقيق الحقيقي يقتضي مقابلة المحتجز بسرية، وفحصه طبيًا بصورة مستقلة، وحماية الأدلة والشهود، وإبعاد الجهة المشكو منها عن التحقيق.

معهد الخليج:
المعيار الدولي واضح: التحقيق يجب أن يكون سريعًا وفعالًا ومستقلًا. وعندما يثار ادعاء قابل للتصديق بالإكراه، تقع على السلطات مسؤولية إثبات طوعية الاعتراف؛ وإذا ثبت انتزاعه بالتعذيب فلا يجوز استخدامه ضد صاحبه.

6. لمنتدى البحرين: كيف يمكن حماية قرينة براءة المتهمين من الأحكام الإعلامية المسبقة؟

:المشكلة ليست فقط في صياغة خبر أو عنوان صحفي؛ المشكلة تبدأ عندما يُدفع المتهم إلى قفص المحكمة بعد أن تكون صورته قد صُنعت مسبقًا في المجال العام بوصفه خطرًا أو جزءًا من «تنظيم إرهابي». عندها لا يعود المتهم يواجه أدلة النيابة فقط، بل يواجه أيضًا حكمًا اجتماعيًا وسياسيًا سبق المحكمة. وقد سبق أن وثقت منظمات حقوقية في البحرين كيف يمكن للخطاب الرسمي والإعلامي أن يقوّض قرينة البراءة عندما يُقدَّم الاتهام للجمهور باعتباره حقيقة ثابتة قبل المحاكمة.

وحماية قرينة البراءة تعني وقف هذا النوع من التشهير المسبق، ومنع تسريب الرواية الأمنية بصورة انتقائية، وضمان ألا تتحول وسائل الإعلام إلى امتداد لجهة الاتهام. المتهم يجب أن يدخل المحكمة بريئًا في نظر القانون والمجتمع إلى أن تثبت إدانته، لا أن يُطلب منه أن يستعيد براءته بعد أن تكون الدولة قد نزعتها عنه إعلاميًا.

طبعا في حالة أصحاب الفضيلة العلماء، المشهود بنزاهتهم وبرائتهم من كل هذه التهم الكيدية والباطلة، البدء في أي مطلب حقوقي، هو الإفراج الفوري عنهم بلا قيد أو شرط، ومسائلة المتورط باستهدافهم وانتهاك حقوقهم.

قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

7. لمنتدى البحرين: ماذا يجب أن تفعل المؤسسات الرقابية لحماية المتهمين ومحاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات؟

في قضية بهذه الخطورة، لدينا مثال واضح وهو أداء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وقد طالبناها في خطاب رسمي بأن تحضر جلسات المحاكمة، وتقابل العلماء المحتجزين منفردين وبسرية، وتحفظ تسجيلات كاميرات التحقيق والنيابة وأماكن الاحتجاز، وتحصل على السجلات الطبية، وتتحقق من مزاعم الإكراه والتعذيب ومن طريقة سماع الشهود، ثم تنشر للرأي العام ماذا فعلت وماذا وجدت.

هذه القضية اختبار حقيقي لاستقلال المؤسسة: هل تستطيع أن تراقب أجهزة الدولة عندما تكون أجهزة الدولة نفسها محل الادعاء؟ خصوصًا أن المؤسسة ما تزال مصنفة دوليًا بدرجة B، أي الامتثال الجزئي لمبادئ باريس.

8. لمنتدى البحرين: ما أبرز الانتهاكات التي رصدتموها خلال التحقيق والمحاكمة، وكيف يمكن توظيفها للمطالبة بإنصاف المتهمين؟

رصدنا ثلاثة مسارات أساسية مترابطة: إفادات عن التعذيب والإكراه وسوء المعاملة، وقيودًا جوهرية على قدرة الدفاع، وتحويل عناصر من الممارسة والهوية الدينية إلى جزء من البناء الاتهامي. وكل واحدة من هذه المسارات ترتب التزامًا قانونيًا واضحًا: التحقيق في التعذيب، واستبعاد القول المنتزع بالإكراه، وضمان أدوات الدفاع، والفصل بين المعتقد وبين الفعل الجنائي.

وسنستخدم هذا التوثيق في مخاطبة آليات الأمم المتحدة وفي المطالبة بالمراقبة الدولية للمحاكمة. هدفنا أن يصبح السؤال الدولي ليس فقط: ماذا تقول النيابة؟ بل: كيف صُنع الدليل، وهل امتلك المتهم فرصة عادلة للطعن فيه؟

9. لسلام: كيف يمكن حشد التضامن الحقوقي الدولي للضغط من أجل وقف الانتهاكات والإفراج عن المعتقلين؟

نحتاج إلى الانتقال من التضامن الموسمي إلى ضغط حقوقي مؤسسي متراكم: بيانات مشتركة، مخاطبة المفوض السامي، إحالات إلى الإجراءات الخاصة، الحث على حضور دبلوماسي للمحاكمات، وإدراج القضية في الحوارات الثنائية الدبلوماسية مع البحرين.
والمهم أن تكون الأسئلة محددة: كم شخصًا لا يزال محتجزًا؟ من التقى بمحاميه؟ ماذا حدث لشكاوى التعذيب؟ هل حصل الدفاع على الملف؟ وهل أُفرج عن من كانت قضيته مرتبطة بممارسة سلمية لحقوقه؟ المطالب الدقيقة أصعب في التجاهل من الخطاب العام.

10. لمعهد الخليج: ما الآليات القانونية الدولية المتاحة لمحاسبة المسؤولين وضمان عدم الإفلات من العقاب؟

هناك مجموعة متكاملة من الآليات: المقرر الخاص بالتعذيب، والمقرر الخاص بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر الخاص باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص بحرية الرأي والتعبير، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. ويمكن مخاطبتها بصورة مشتركة لطلب معلومات رسمية وتحقيقات وزيارات ومتابعة الحالات الفردية.



قيد الانتهاك
نشرة دورية تصدر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان
العدد الأول – أكتوبر / تشرين الأول 2026

الانتهاكات في محاكمة العلماء في البحرين 2026

من الاعتقال إلى المحاكمة – خلاصة بصرية مستندة إلى تقرير: تجريم المذهب وتقييد الشعائر

المصدر: تقرير مشترك صادر عن منتدى البحرين لحقوق الإنسان ومنظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان – 14 سبتمبر/أيلول 2026

1 حملة الاعتقالات



64 عالم دين اعتقلوا بين مارس/آذار وأغسطس/آب 2026

44 اعتقلوا في فترة واحدة

54 حالة اعتقال تمت عبر مداهمات منازل

يرصد التقرير حملة واسعة طالت علماء دين شيعة ضمن سياق أمني وقضائي متصاعد.

2 أثناء الاحتجاز



- إفادات عن التهديد وتعصيب الأعين
- الضرب والإهانة والتكبيل لفترات طويلة
- الحرمان من الراحة أو من بعض الأدوية
- اعترافات قسرية تحت ضغط نفسي
- إجبار بعض المحتجزين على توقيع أوراق أو اعترافات لم يسمح لهم بقراءتها

هذه الادعاءات تستدعي تحقيقاً مستقلاً وفورياً.

3 أثناء التحقيق



- أسئلة تركز على: المرجعية، ولاية الفقيه، الخمس، الحوزة، الوكالة الشرعية
- تحويل عناصر من المعتقد والممارسة الدينية إلى قرائن أشتباه
- الخلط بين الهوية الدينية والفعل الجنائي المادي

يوضح التقرير أن العقيدة والهوية الدينية دخلتا في صلب الاشتباه.

4 أثناء المحاكمة



ملف يتجاوز **5000** صفحة

إتاحة محدودة للدفاع للاطلاع داخل المحكمة لمدة ساعتين فقط

النتيجة: اختلال في تكافؤ الفرص بين النيابة والدفاع.

- شكاوى بشأن الوصول إلى المتهمين ومحاميهم
- قيود على مناقشة بعض مصادر الإثبات
- اعترافات منتزع عليها
- الاعتماد على مصدر سري يصعب على الدفاع فحصه
- مخاوف بشأن المساس بقرينة البراءة في الخطاب الرسمي

5 البيئة المحيطة بالمحاكمة



- **94** مادة منشورة على منصة «إكس» حتى 31 أغسطس/آب 2026 رُصدت ضمن حملات خطاب الكراهية
- مضامين تحريضية تربط القضية بالإرهاب والولاء الخارجي
- دعوات إلى الإقصاء أو الترحيل، وفي بعض الحالات الدعوة إلى القتل أو الإعدام

الحقوق المهددة

- حظر التعذيب
- الحق في محاكمة عادلة
- حرية الدين والمعتقد
- قرينة البراءة

الخلاصة: من لحظة الاعتقال حتى قاعة المحكمة، يرصد التقرير نمطًا من الانتهاكات يمس سلامة المحتجزين وضمانات العدالة معاً.